العنف الجندرى داخل الأسرة المصرية

تحليل مضمون لأنماطه وعوامله فى صحيفتي الأهرام والوفد

العنف الجندرى داخل الأسرة المصرية

تحليل مضمون لأنماطه وعوامله فى صحيفتي الأهرام والوفد

إيمان محمد عزالعرب(*)

ملخص الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على ظاهرة العنف الجندري داخل الأسرة المصرية ، ومعرفة أسبابها وتداعياتها ، وأهم المنطلقات الفكرية الخاصة بالنوع الاجتماعي، وعمدت الدراسة الى توثيق الاتجاه النظري لقضية النوع الاجتماعي من خلال عرض المقولات النظرية المفسرة له،مع استعراض التفسيرات النظرية النسوية المفسرة للعنف ضد المرأة، وعرفت الدراسة عدة مفاهيم كالنوع الاجتماعي، والمساواة النوعية، والعنف ضد المرأة والتغطية الصحفية، وتنتمي الدراسة إلى الدراسات الكيفية حيث اعتمدت على منهج تحليل المضمون لصحيفتي الأهرام والوفد، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها: يمثل العنف ضد المرأة آلية من الآليات الاجتماعية الهامة ، التى ترغم المرأة على أن تشغل مرتبة أدنى بالمقارنة مع الرجل، أن معظم أشكال العنف الجندري داخل الأسرة تغذى ثقافيا ويعاد انتاجها على صعيد الحياة اليومية ضمن نطاق الأسرة، العنف الجسدي هو أكثر الأنواع شيوعا داخل الأسرة ، بينما العنف اللفظي هو الأقل انتشارا.

الكلمات المفتاحية: العنف الجندري، العنف، النوع الاجتماعي، المساواة.

*استاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب جامعة طنطا

مقدمة الدراسة :

يعد مفهوم النوع الاجتماعى (الجندر) Gender من أكثر المفاهيم المثيرة للجدل ، والتى حظيت بإهتمام واسع فى الوطن العربى عندما وجهت الحركات النسائية الأنظار إلى عدم المساواة فى فرص الحياة بين الذكور والإناث ، وإلى سيطرة الذكر على العلاقات القائمة بين الجنسين . واتجهت الدراسات الإجتماعية – وخاصة الدراسات النسوية – إلى تحليل وضع المرأة فى المجتمع ونقده والمطالبة بضرورة إحداث تغيير إجتماعى من خلال إجراء تحسينات فى الوضعين القانونى والاجتماعى للمرأة ، فضلا عن أهداف المساواة والتمكين التى مثلت أهم أولوياتها فى التسعينيات من القرن الماضى .

ومع بداية تبوأ المرأة موقعا محوريا فى الأجندة الوطنية والإقليمية والدولية فى مجال التنمية ، حدث الكثير من التغيرات فى المفاهيم التنموية ، ولعل أهمها هو التحول من مفهوم " المرأة فى التنمية " Women In Development إلى مفهوم " النوع والتنمية " Gender And Development .

وفى ضوء زيادة الإهتمام بمفهوم النوع ، كان اتجاهى لدراسة ظاهرة العنف الجندرى (*) والتى تعد من أكثر الظواهر التى تستدعى الإهتمام على كافة المستويات ، فعلى المستوى العالمى جرى التسليم بأن كافة أشكال العنف التى تقع ضد المرأة ، والتى تأخذ أنماطا فى الحياة العامة والخاصة ، تمثل انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية .

أولا : مشكلة الدراسة وأهميتها :

تعد قضايا النوع الاجتماعى(*) من القضايا بالغة الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة ، حيث أصبح تحقيق المساواة بين الجنسين ، وإتاحة الفرص المتساوية ، والمتكافئة للمشاركة ، والتفاعل فى كل المجالات – وخاصة فى مجالات : التعليم ، والصحة ، والعمل ، وصنع القرار – جزء لا يتجزأ من العدالة الاجتماعية التى هى هدف من أهداف

التنمية . ويختلف العنف القائم على النوع الاجتماعى (الجندرى) من مجتمع إلى آخر فى شدته وأنماطه ، فهناك العنف المادى والعنف المعنوى ، كما أن هناك العنف الأسرى والاجتماعى والاقتصادى والقانونى . أى أن العنف الجندرى ظاهرة قديمة قدم التاريخ الإنسانى ، حيث لعبت فيها النشأة والموروثات الثقافية ، والأدوار الاجتماعية المحددة للرجال والنساء دورا فى تثبيتها عبر الأجيال لتصبح جزء لا يتجزأ من ممارسات وسلوكيات راسخة ومتعمقة فى أذهان بعض الفئات .

وعلى الرغم من أن العنف الجندرى هو عنف يطال الجنسين إلا أن نسبة النساء اللآتى يتعرضن له تفوق نسبة الرجال كثيرا [1]، ومن ثم تبدو ظاهرة العنف الجندرى جديرة بالدراسة ، خاصة وانها كامنة فى كثير من المجتمعات الإنسانية من خلال ممارسات شرعتها روافد مختلفة أهمها الثقافة التقليدية السائدة التى لا تعترف بدور للمرأة إلا زوجة ، وربة بيت ، وقناة لإنجاب الأطفال ، وهى ثقافية تقوم على تأصيل العنف عبر تكريس دونية المرأة ، وحصر قيمتها بشرطها الأنثوى ، ومقدراتها البيولوجية على الخصب والإنجاب ، بصرف النظر عما تكون قد حققته من إنجازات سواء على الصعيد الاجتماعى أو الاقتصادى أو الثقافى . الأمر الذى يؤكد على أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية فى عملية البناء لظاهرة العنف الجندرى فى المجتمع ، خاصة أن هذه العوامل تملك كافة المؤهلات والوسائل التى يمكن لها أن توجه الأفراد ، وتحدد أنماط سلوكهم ، ومواقفهم الاجتماعية ، وبشكل عام فإن ثقافة المجتمع وخصائصه تملك الكثير من المحركات التى يمكن أن تدفع الأفراد نحو تبنى مواقف محددة ، ومؤيدة لأنتهاج العنف ضد المرأة ، ولتبنى قيم إقراره بوصفه آلية لإدارة الصراع وخفض حدة التوتر داخل الأسرة .

ولهذا فقد أضحى العنف الأسرى [*] ضد المرأة نمطا من أنماط العنف الذى تتعرض له المرأة فى مجتمعنا ويمارس ضدها ، انطلاقا من قوى ومرجعيات بنيوية ثقافية تبريرية . غالبا ماتجعل ممارسة العنف الأسرى ضد المرأة حقا للذكور ، يستهدف تأديب

الإناث أو حمايتهن من الوقوع فى الخطأ أو اخضاعهن للسلطة الذكورية . وترجع أهمية هذا الموضوع إلى :

– ازدياد حالات العنف الأسرى ضد المرأة وبأشكاله المتعددة فى المجتمع المصرى كما تشير الإحصاءات الحكومية ، مما يتطلب الدراسة والتشخيص .

– يمس هذا النمط من العنف كيان واستقرار مؤسسة اجتماعية أساسية فى المجتمع هى الأسرة . مما قد يترك آثارا سلبية فى واقعها ، وعلاقات أعضائها ، ولاسيما الأطفال ، وعملية إعدادهم الاجتماعى والنفسى – باعتبار تأثر الأطفال بالتبعية بالعلاقة المتوترة بين الزوجين .

– إرتباط هذا العنف ارتباطا وثيقا بعلاقات القوى غير المتكافئة بين الرجال والنساء ، والتمييز القائم على أساس النوع الاجتماعى ، والذى تم تأصله عبر البنى الثقافية التقليدية والموروثات القائمة على الهيمنة الذكورية .

– للعنف تكلفة باهظة تتحملها الدول والمجتمعات التي تشهده، هي تكلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وأخلاقية وسياسية ، فلا تؤثر خسائر العنف المادية على ميزانية الدولة فقط ، بل تؤثر بالمثل على سلامة النسيج الاجتماعي والأخلاقي للمجتمع ، وتؤثر بالمثل على درجة استقراره الأمني والسياسي . والعنف حيث يظهر يتوالد ويتكاثر ، ويظل يتضخم حتى يتخذ شكل الإرهاب البغيض الذي يهدد المجتمعات العربية اليوم .

ومن هنا كان ارتباط مبدأ النوع الاجتماعى وأهميته القصوى بعملية التنمية التى من المتوقع منها أن تؤدى إلى أوضاع حياتية أفضل للجميع ، وفى كافة المجالات ، حيث يتم استخدام مفهوم النوع الاجتماعى كإستراتيجية للتنمية تعنى إتاحة الفرص والموارد لجميع فئات المجتمع للوصول العادل ، والتمكن الفعال من مجهودات التنمية ، وكمكون مؤثر فى فهم احتياجات المجتمع والمدخلات المتبعة فى تلبيتها ، وقدرة أفراده ومؤسساته

على المشاركة الفعالة[٢] . ورغم تحول البناء الاجتماعى إلى بناء أكثر تعقيدا وأكثر تشبعا بالتناقضات ، حيث منحت المرأة حق التعليم مثلها مثل الرجل ، ومنحت حق الانتخاب ، وفتحت أمامها أبواب العمل ، وأفسحت لها الحريات فى مجال اختيار شريك الحياة ، وفى مجال اختيار المهنة – رغم ذلك – فماتزال دراسات عديدة تؤكد وجود صور من عدم المساواة بين المرأة والرجل ، وتدنى مكانة المرأة ونقص فاعلية دورها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن ممارسة العنف تجاهها بكافة أشكاله وأنماطه . فهذه دراسة تشير إلى اختزال المرأة واستيلابها وتغلغل علاقات السلطة والقهر إلى ذاتها بحيث أصبحت خصيصة أصيلة من خصائصها (مصطفى حجازى ، ١٩٨٥)[٣]. ودراسة ثانية تشير إلى التحيز ضد المرأة على المستوى الفردى وعلى مستوى التنظيمات الاجتماعية ، وإلى دور المرأة فى استمرارهذا التحيز من خلال التوحد مع الجنس الآخر والتقوقع والانعزال (هدى بدران ، ١٩٨٥)[٤]. ودراسة ثالثة تشير إلى ظاهرة الاستغلال المزدوج التى تعانى منها المرأة من جراءأعباء المنزل وأعباء العمل خارجه ، إلى جانب القهر والعنف الذى تعانى منه المرأة الريفية من جراء ساعات عمل طويلة دون خدمات صحية واجتماعية (ملك زعلوك ، ١٩٨٦)[٥]. ودراسة رابعة تؤكد على تهميش دور المرأة من خلال سلطة التقاليد ، وصور التمييز والقهر التى تفرض على المرأة وانعدام الحرية بمعناها الواسع (كمال مغيث وإلهام فرج ، ١٩٩٢)[٦]. وتتوالى الدراسات التى تؤكد أن الجندرة ليس فعلا اسلاميا صرفا بقدر ماهو حصيلة تفاعل الثقافات مع بعضها بعضا ، وأن الفروق بين المرأة والرجل هى نتيجة لتراكمات السياق الاجتماعى والثقافى ، ويبدو ذلك واضحا فى مظاهر الاختلاف فى الحضارة الاسلامية من خلال الاختلاف فى الهوية الجنسية للأفراد (ذكر/أنثى) على مدار مراحل العمر كلها مدعمة بمؤسسات ثقافية واجتماعية ودينية (أمال قرامى ، ٢٠٠٧)[٧] . ودراسة أخرى توضح العلاقة بين الأدوار النوعية للرجل والمرأة ومواجهة الأزمات الأسرية ، خاصة ما تتعرض له النساء من استغلال وتحريض ضدهن (هايدى حسام ، ٢٠١٢)[٨] . كما كشفت دراسة عن أسباب العنف

الأسرى فى مصر من خلال الإعلاء من قيمة الإلتزام بالتقاليد المصرية التى تلزم النساء بالطاعة المطلقة – العمياء – للأباء قبل الزواج وللزوج بعده (ديانا ابراهيم ، ٢٠١٥)[٩] . كل هذه الدراسات تؤكد على استمرار دورة العنف الجندرى وتأصيله خاصة ضد المرأة برغم ما اكتسبته خلال مراحل التحول الاجتماعى . (سيتم عرض باقى الدراسات فى موضع آخر). ونظرا لإستمرار العنف الممارس ضد المرأة وبقوة فى حياتنا اليومية ، بكل أشكاله وأنماطه ، وفى كل المجالات والأمكنة الخصوصية والعمومية : فى البيت الأسرى ، فى بيت الزوجية ، وفى مختلف المؤسسات القائمة فى المجال العام ، كان الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعى من قبل وسائل الاعلام التى زادت وتضاعفت الوظائف المرتقبة منها ، كما زاد اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام لتلبية كثير من احتياجاتهم وإشباع رغباتهم ، وتضاعف الوقت الذى يخصصه الفرد للتعامل مع مخرجات وسائل الإعلام أو بعضها حتى صارت تلك الوسائل فى عصرنا الحالى جزءا من حياة المواطن ، أيا كانت خصائصه أو قدراته أو مستواه الاقتصادى والاجتماعى .

وإذا كان الإعلام فى عصر المعلومات، والعولمة أصبح محورا لصناعة الحدث ، وأداة فعالة نحو التغيير ، نظرا لتأثيره على ثقافات الشعوب ، حتى تعددت وسائله ، إلا أن هذا التنوع ما يزال يصاحبه قصور فى تناول قضايا المرأة من منظور النوع الاجتماعى والمشاركة التنموية سواء كان ذلك القصور فى محدودية حجم المعروض من هذه القضايا ، أو من ناحية الطرح والتحليل[١٠] . ويقابل ذلك القصور التردد فى التعامل مع قضايا المرأة ، حيث يعتبرها البعض ترفا مقارنة بقضايا أخرى ، والبعض الآخر يشكك فى نوايا طرحها من قبل منظمات أجنبية غربية. ونظرا لقوة تأثير وسائل الإعلام على المجتمع ، وخاصة الصحف ، حيث أنها أقدم الوسائل ، فقد عنيت الصحافة بالقضايا الاجتماعية، ومناقشة هموم المجتمع ، والمساهمة فى توعية أفراده ، وتنويرهم بحقوقهم ، وإرشادهم إلى وسائل الحل . ولذا تحاول الدراسة الراهنة التعرف على ماهية النوع الاجتماعى وأهم أدواره ، وأنماط العنف الجندرى ومستوياته وعوامله داخل الاسرة المصرية ، وأهم

المتغيرات المرتبطة به ، وذلك من خلال تحليل مضمون عينة من الصحف المصرية ، ولعل ذلك جاء من منطلق الاهتمام بقضايا حقوق الانسان ، وما تمثله ظاهرة العنف الجندرى من انتهاك للحق فى الحياة ، وأمن المرء ، والصحة ، والحماية المتساوية فى ظل القانون ؛إذ يتضمن أفعالا تخالف كل من مبادىء حقوق الإنسان الدولية ، والقوانين الجنائية الدولية.

ثانيا: أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على ظاهرة العنف الجندرى داخل الأسرة المصرية ، ومعرفة أسبابها وتداعياتها ، وأهم المنطلقات الفكرية الخاصة بالنوع الأجتماعى وفق الإتجاهات النسوية ، تلك الظاهرة التى أضحت جميع فئات المجتمع ضحية لها على اختلاف الجنس والسن ، كما تسعى الدراسة إلى الفهم العميق للدور الذى تلعبه وسائل الإعلام بصفة عامة ، والصحف بصفة خاصة فى تناول قضايا العنف الجندرى ، من خلال تمثل ظاهرة العنف فى الحياة الأسرية ، وذلك من خلال النظرية الإعلامية (وضع الأجندة) أو ترتيب الأولويات والإهتمامات ، مما ينعكس بدوره على أولويات واهتمامات الجمهور ، ثم التعرف على آليات مواجهة هذه الظاهرة والحد منها. ووصولا لتحقيق هذه الأهداف، تنقسم تساؤلات الدراسة إلى ثلاث مجموعات :

أ – تساؤلات خاصة بقضية الدراسة :

١– مالمقصود بالنوع الاجتماعى ؟ وما أهم أدواره ؟

٢– ما طبيعة العلاقة بين النوع الاجتماعى وعملية التنمية المستدامة ؟

٣– ما أنواع وأنماط العنف الجندرى ، ومستوياته ؟

٤– ما العوامل المسببة للعنف الجندرى ، وآليات مواجهته ؟

ب – تساؤلات خاصة بالمضمون (ماذا قيل ؟) :

١- ماحجم اهتمام صحف الدراسة بظاهرة العنف الجندرى داخل الأسرة ؟

٢- ما أشكال وصور العنف الجندرى داخل الأسرة كما تبرزها الصحف ؟

٣- على من يقع العنف الجندرى داخل الأسرة كما تكشف عنه الصحف ؟

٤- ما الأنماط الصحفية المستخدمة فى تناول موضوعات العنف الجندرى داخل الأسرة ، وما نوعية المصادر ؟

٥- ما الأساليب الإقناعية التى استخدمتها الصحف فى تناولها لظاهرة العنف الجندرى ؟

٦- ما مدى مساهمة الصحف فى مواجهة ظاهرة العنف الجندرى داخل الأسرة؟

ج - تساؤلات خاصة بالشكل (كيف قيل ؟) :

١- ما مدى اهتمام صحف الدراسة بظاهرة العنف الجندرى من خلال الموقع فى الصحيفة؟

٢- ما وسائل الإبراز المتمثلة فى صحف الدراسة لتوصيل المادة المطلوبة للجمهور ؟

ثالثا : نوع الد ارسة والمنهج والأداة :

من المؤكد أن علم الاجتماع ليس حقلا معرفيا ينظر للواقع الإجتماعى من دون أن يلتفت إلى ضرورة تغييره ، لأن قيمة أي علم تكمن في قدرته على التعامل مع ظواهر ومشكلات الواقع فهما وتفسيرا وتغييرا. ومع أن علم الاجتماع لا يلزم نفسه بإستقراء ما ينبغي أن يكون ، فإنه ملزم بإعطاء رأيه بما سيكون نتيجة دراسته الموضوعية للواقع القائم . وبناءً على ما تم طرحه تعد هذه الدراسة من نمط الدراسات الوصفية التحليلية التي تهدف إلى الكشف عن الظواهر والمشكلات الاجتماعية وتوصيفها وتحليلها بشكل شمولى متكامل .

وتعتمد الدراسة على منهج تحليل المضمون Content Analysis Method باعتباره منهجا يحد من غموض المادة ، وتحيز الباحث بنسبة كبيرة ؛ وذلك باستناده على خطة القياس الكمى المنظم . ويعرف (برنارد بيرلسون Bernard Berelson) تحليل المضمون بأنه أحد أساليب البحث العلمى التى تهدف إلى الوصف الموضوعى المنظم والكمى للمحتوى الظاهر لمضمون الإتصال [١١].

وقد اعتمدت الباحثة على استمارة تحليل المضمون كأداة للدراسة ، فقامت بصياغة استمارة تحليل المضمون وفقا لعدة أبعاد وفئات بهدف التعرف على ماذا قيل ؟ وكيف قيل ؟ فى داخل المضمون أى تحديد الفئات الموضوعية والشكلية .

رابعا: عينة الدراسة:

اختارت الباحثة صحيفتى (الأهرام) و (الوفد) .. لإجراء الدراسة التحليلية عليهما ، للأسباب التالية :

(١) صحيفة الأهرام : (قومية / يومية): حيث تعتبر من أكثر الصحف اليومية القومية انتشارا واتساعا بالمحافظات ، كما أنها لسان حال الحكومة فى مناقشة المسائل والقضايا ، بهدف توطيد دعائم الحرية وعلاج القضايا الهامة . كما تشكل إطارا لإلتقاء اهتمامات أنماط عديدة من القراء ، بالإضافة إلى مضامينها الجادة والمتنوعة .

(٢) صحيفة الوفد : (حزبية / يومية): تعتبر من الصحف اليومية والحزبية الأكثر انتشارا بالمحافظات . ومن أقوى الصحف تعبيرا عن المعارضة المصرية ، وتتميز بالإعتدال والمعارضة الموضوعية ، وتلعب دورا فعالا فى إثراء الحياة الصحفية الحزبية فى مصر فيما يتصل بحرية الصحافة . كما أنها الصحيفة الحزبية الوحيدة التى تصدر يوميا .

خامسا : مفهومات الدراسة :

النوع الاجتماعى : Social Gender

هو الدور الاجتماعى ، والمكانة الاجتماعية ، والقيمة المعنوية الذين يحملهم الفرد فى مجتمع ما ، والمرتبطون بكونه ذكرا أو أنثى [١٢]. وجاء تعريف صندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة (UNIFEM) للنوع الاجتماعى بأنه " الأدوار المحددة اجتماعيا لكل من الذكر والأنثى ، وهذه الأدوار التى تحتسب بالتعليم تتغير بمرور الزمن ، وتتباين تباينا شاسعا داخل الثقافة الواحدة ، ومن ثقافة إلى أخرى " [١٣] .

المساواة النوعية : Gender Equality

هى المساواة بين الرجل والمرأة فى : اتاحة الإمكانيات (مثل : التعليم ، الصحة ، والغذاء) والفرص والموارد (مثل : فرصة الحصول على عمل ، أو الحصول على الموارد الإقتصادية كالأرض) والقدرة على التأثير(Agency) وهو يشير إلى امكانية اتخاذ القرارات والأختبارات التى من شأنها أن تؤثر فى حياتهم ، بحيث يصبح ميزان القوى بينهما متكافئا فى الحياة الخاصة والعامة [١٤] .

العنف القائم على النوع الإجتماعى (العنف الجندرى) : Violence Based On Social Gender

إذا كان العنف بشكل عام هو سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية ، ويصدر عن طرف قد يكون فردا أو جماعة أو طبقة أو دولة بهدف استغلال واخضاع طرف آخر فى إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، مما يتسبب فى إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى ، فالعنف الجندرى هو : أحد أنماط السلوك العدوانى الذى ينتج عن وجود علاقات قوة غير متكافئة فى إطار نظام تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة ، ووفقا لما هو عليه

النظام الاقتصادى والاجتماعى السائد فى المجتمع [١٥] . أى أنه يمكن تعريف العنف الجندرى : أنه العنف القائم على الأدوار الاجتماعية التى يشكلها المجتمع بناء على الدور البيولوجى لكل من الجنسين ، معتمدا على منظومة من القيم والعادات والتقاليد التى تؤدى إلى عدم المساواة القائمة على أساس الجنس البيولوجى ، ويشمل هذا المصطلح : العنف الأسرى ، وأشكال الإعتداء الجنسى والجسدى ، والممارسات الضارة مثل ختان الإناث .

العنف ضد المرأة : Violence Against Women

أى فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ، ويترتب عليه ، أو يرجح أن يترتب عليه ، أذى أو معاناة للمرأة ، سواء من الناحية الجسمية أو الجنسية أو النفسية ، بما فى ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل ، أو القسر أو الحرمان التعسفى من الحرية ، سواء حدث ذلك فى الحياة العامة أو الخاصة [١٦] .

وتعرف منظمة الصحة العالمية العنف ضد المرأة بأنه : الإستعمال المتعمد للقوة الفيزيقية (المادية) أو القدرة ، سواء بالتهديد أو الإستعمال المادى الفعلى ، ضد الذات أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع ، بحيث يؤدى إلى حدوث أو رجحان حدوث إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء المعاملة أو الحرمان [١٧] . كما أن العنف ضد المرأة له خصوصية لأنه مبنى على علاقة السلطة بين الرجل والمرأة أو أدوار النوع الاجتماعى ، ولذا قد يطلق على العنف ضد المرأة ، العنف القائم على النوع الاجتماعى .

التغطية الصحفية : Press Coverage

هى التناول الصحفى لموضوعات معينة من خلال مضمون الرسالة الخاصة بهذه الموضوعات ، وطريقة تناول وعرض الرسالة من حيث محتواها ، وأيضا الشكل الذى تظهر به هذه الرسالة على صفحات الصحف . أى أن التغطية الصحفية هى الطريقة التى

يتم بها نشر الرسالة من حيث الشكل والمضمون ، والتى من شأنها تعزيز القيم أو رفضها فى المجتمع حسب طريقة عرضها ،وتناولها من خلال الصحف .

سادسا : الدراسات السابقة :

نعرض فيما يلى مجموعة من الدراسات التى تجمع بين قضايا النوع الاجتماعى ، والعنف المتولد عنه وبين اهتمام الاعلام خاصة الصحف بهذه القضايا ، مرتبة زمانيا :

١- سينثيا ألكراز ، العنف ضد المرأة : تحليل لسياسة قانون مكافحة العنف ضد المرأة ((2006) (VAWA) (١٨) تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل لقانون مكافحة العنف ضد المرأة ، حيث أنه يمثل مجالا يشوبه العوار ، وتكشف الدراسة عن العديد من العقبات ، ونقص الموارد المجتمعية ، والخدمات التعليمية والثقافية . وأهم النتائج : التأكيد على أهمية دور الأخصائيين الاجتماعيين فى قيادة الإصلاحات فى السياسة الاجتماعية وتحسين الخدمات . وضرورة التعاون بين الأخصائيين والمهنيين ومنظمى المجتمع من أجل بذل الجهود لتحسين حالة العنف ضد المرأة والعمل على القضاء عليه .

٢- ميرال صبرى طه العشرى ابو فريخة ، المعالجة الصحفية لقضايا العنف ضد الفتاة ، تحليل مضمون لعينة من الصحف المصرية (٢٠٠٨)(١٩) تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اهتمام الصحف بقضايا العنف ضد الفتاة ، مع التركيز على قضيتى الزواج المبكر والختان ، وكيفية التناول الصحفى شكلا ومضمونا ، والوقوف على أهم صور العنف الموجه ضد الفتاة ، وأهم الخصائص الديموغرافية والأسرية للفتيات اللاتى وقع عليهن العنف . أهم النتائج : اهتمام صحف الدراسة بمعالجة قضايا العنف ضد الفتاة (ختان الإناث – الزواج المبكر) فى الصفحات الأولى ، وبالإعتماد على الأدلة والحقائق أو الوقائع فى معالجة قضايا العنف ضد الفتاة . كما توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات الديموغرافية أصبح لها دورا فعالا فى تلك القضايا

وذلك عن طريق المستوى التعليمى للمرأة فى الريف والحضر ، وارتفاع نسبة الأمية ، كما أن الأسباب الاقتصادية من أولى الأسباب المؤدية إلى وقوع عنف على المرأة فى الأسرة ، بالإضافة إلى الأسباب الاجتماعية والموروثات الثقافية .

٣- سارة العتبى ، المعالجة الصحفية لقضايا العنف الاسرى فى الصحافة الالكترونية دراسة تحليلية على صحيفة ايلاف (٢٠٠٩)(٢٠) تهدف الدراسة إلى التعرف على أشكال المعالجة الصحفية لقضايا العنف الأسرى فى صحيفة إيلاف الإلكترونية وأهم المصادر والمضامين ، ومدى مساهمتها فى الحد من العنف الأسرى . وأهم النتائج : ضعف مساهمة صحيفة الدراسة فى الحد من الظاهرة ، والتنوع فى المعالجات شبه غائب ، فضلا عن غياب الكثير من الخدمات الإلكترونية كالتفاعلية والوصلات التشعبية والوسائط المتعددة والأرشيف الإلكترونى .

٤- ميلندا روبرت يورك ، العنف ضد المرأة : ديناميات المواقف(الأدوار) التقليدية المتعلقة بالإتجاهات النوعية ورأس المال الاجتماعى (٢٠٠٩)(٢١) تهدف الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين المواقف(الأدوار) التقليدية الخاصة بالنوع ورأس المال الاجتماعى على المستوى المجتمعى وأعمال العنف ضد المرأة ، كما تتضمن الدراسة ، الكشف عن مدى عمل رأس المال الاجتماعى كعامل حماية فيما يتعلق بسلامة المرأة فى ٢٧ دولة . وأهم النتائج : أن انتشار المواقف والأدوار التقليدية للنوع قد تنبأ بمعدلات العنف ضد المرأة خاصة الإعتداء الجنسى والعنف الجسدى والأسرى . وأن يعمل رأس المال الاجتماعى كعامل مخفف لأثار هذه المواقف والأدوار التقليدية للنوع ، أى أن هناك علاقة عكسية بين رأس المال الاجتماعى ومدى انتشار العنف الجنسى والجسدى والأسرى من الرجال ضد النساء .

٥- جيهان محمود ثروت بدوى ، العلاقة بين التحولات الاجتماعية والثقافية وقضايا النوع للمرأة المصرية : دراسة حالة لتطور قوانين الاحوال الشخصية فى مصر

(٢٠١٠)(٢٢) تهدف الدراسة إلى التعرف على ماتحصل عليه المرأة من حقوق ، وما يلقى على كاهلها من واجبات ، وما تعانيه من مشكلات ، ومحاولة إيجاد حلول وإزالة كافة أشكال التمييز النوعى ضدها ، والمشاركة فى اتخاذ القرار على كافة المستويات دون تمييز . وأهم النتائج : من أهم أسباب رفع المرأة دعوى فى مسائل الاحوال الشخصية تمثلت أغلبها فى العنف والايذاء والاعتداء بالضرب ، والهجر ، والغيبة . وأنه مازالت نظرة المجتمع الثقافية والاجتماعية تحمل الكثير من أوجه التمييز النوعى ضد المرأة فى مدى تقبله لرفع المرأة دعوى قضائية والمطالبة بحقوقها .

٦- هايدى حسام الدين حسن ،النوع الاجتماعى وادارة الازمات الاجتماعية الاسرية ، دراسة ميدانية بمدينة المنيا (٢٠١٢)(٢٣) تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة الأزمات الأسرية وعلاقة النوع الاجتماعى بالتأثر بها أو التضرر منها وبمسئولية مواجهتها وإدارتها . اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة ، الذى يقوم على التحليل الكيفى . وأهم النتائج : كشف العلاقة بين تقسيم العمل النوعى بالأسرة وتعرض الإناث للأزمات الأسرية ، كشف العلاقة بين أشكال المعاناة وأنواع الأزمات الأسرية ، كشف العلاقة بين الأدوار النوعية ومواجهة الأزمات الأسرية ، كشف العلاقة بين السلطة النوعية ومواجهة الأزمات الأسرية .

٧- سوزان هيللوك ، التصورات والخبرات المتعلقة بالقهر : الاختلافات على أساس النوع (٢٠١٢)(٢٤) تهدف الدراسة إلى تقديم وصف لتصورات المبحوثين من الذكور والإناث وخبراتهن مع القهر فى ضوء حياتهن الشخصية والمهنية ، وكذلك فى وضعهم الاجتماعى والاقتصادى والثقافى . وذلك من خلال اجراء مقابلات مع عشر حالات من العاملين فى مجال العمل الاجتماعى (ذكور واناث) . واهم النتائج : وجود خبرات وتصورات مختلفة بين الرجال والنساء عن القهر . كذلك اختلاف استجابات المبحوثين للقهر باختلاف وضعهم الاجتماعى وشعورهم بالاختلاف .

٨- كورين ماسون ، صناعة الضرورة : منظورات التنمية بشأن العنف ضد المرأة (٢٠١٣)(٢٥) تهدف الدراسة إلى تحليل خطابات استراتيجيات مناهضة العنف ضد المرأة فى سياق التنمية الدولية . كما تبحث فى كيف يتم بناء الضرورة لإنهاء العنف ضد المرأة من الناحية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية . وقد تم ذلك من خلال دراسة حالة لثلاث مبادرات معاصرة لمكافحة العنف : (١) السياسة الخارجية الأمريكية ، بما فى ذلك ما تم تسميته "مذهب هيلارى" والقانون الدولى المقترح لمحاربة العنف ضد المرأة (٢) تقرير البنك الدولى المسمى "تكلفة العنف"(٣) حملة الأمم المتحدة "اتحدوا من أجل إنهاء العنف ضد المرأة" وحملات "قل لا للعنف". وأهم النتائج : تتسم سياسات كل من البنك الدولى ، والأمم المتحدة ، والسياسات الخارجية الأمريكية ، فى الغالب بالتكنوقراط ، وضيق المجال ، وعدم التسيس ، ويتم تنفيذها بطريقة ملحة لصالح النموالإقتصادى الليبرالى الجديد ، والمخاوف الأمنية ، وبشكل أكثر شمولية وفعالية على حساب الإستجابات المطالبة بمساءلة العنف الدولى ضد المرأة بشكل عام .

٩- إيمان عبد الفتاح إبراهيم العراقى ، معالجة الأفلام السينمائية المصرية لظاهرة العنف الجسدى ضد المرأة وانعكاساتها على اتجاهات معاملة أولياء الأمور للفتيات (٢٠١٥) (٢٦) تهدف الدراسة إلى معرفة موقف الأفلام السينمائية تجاه قضية العنف الجسدى ضد المرأة ، وأسلوب التناول ، ونوعية المضامين ، وما تنطوى عليه من قيم إيجابية وسلبية ، ومدى ممارسة السينما لدورها فى خدمة قضايا المجتمع ، والكشف عن درجة اهتمام أولياء الأمور واتجاهاتهم ازاء الموضوعات التى تعرضها السينما وتأثير هذا الإهتمام على اتجاهاتهم نحو معاملة الفتيات . وذلك من خلال تحليل مضمون الأفلام السينمائية لعشر سنوات ٢٠٠٥-٢٠١٤ . وأهم النتائج : عدم وجود علاقة ارتباطية بين حجم تعرض أولياء الأمور للأفلام السينمائية التى تتناول العنف الجسدى

ضد المرأة وبين إدراكهم للواقع الإجتماعى للظاهرة ، ووجود علاقة عكسية بين حجم تعرض أولياء الأمور للأفلام وبين اتجاهاتهم نحو الظاهرة فى الواقع الاجتماعى .

١٠- ديانا إبراهيم ، العنف الأسرى : التحديات التى تواجه المرأة المصرية (٢٠١٥) (٢٧) تهدف الدراسة إلى البحث عن أسباب العنف الأسرى فى مصر وأثاره من خلال تعقب ظهوره فى السياق التاريخى ، وفحص القوانين المختلفة المتعلقة بالعنف الأسرى ، ومعرفة دور الدين فى المجتمع وأثاره على سلوكيات وأفعال الأفراد فى المجالين العام والخاص . وأهم النتائج : أن العنف الأسرى ظاهرة منتشرة فى جميع أنحاء العالم وفى مختلف الثقافات ، ويلحق الضرر بعدد لا حصر له من النساء ، حيث يقع العنف فى الأسرة على الزوجات والأمهات والأخوات والبنات من الرجال . وأسباب العنف عديدة ، أهمها ، التقاليد المصرية التى تلزم النساء بطاعة الأباء والأخوات والأزواج . ويسىء بعض المسلمين والمسيحيين فهم القرآن والإنجيل كى يبرروا سلوكهم العنيف للإناث فى الأسرة . كما تؤكد الدراسة على دور النشطاء والمنظمات غير الحكومية فى مواصلة العمل لرفع الوعى بشأن العنف الأسرى وتوعية المرأة المصرية بالخيارات المختلفة التى يجب أن تتبعها لتتخلص من المواقف العنيفة المؤذية لها ، وهذا يستغرق وقتا قبل أن يختفى العنف ضد المرأة .

- اهتمت جملة الدراسات السابقة ، بظاهرة العنف الجندرى فى إطار :

عرض قضية العنف الجسدى ضد المرأة وموقف الأفلام السينمائية .

الكشف عن أسباب العنف الأسرى ، ودور الدين وأثاره على أفعال الأفراد فى المجالين العام والخاص .

تحليل خطابات استراتيجيات مناهضة العنف ضد المرأة فى سياق التنمية الدولية

معرفة طبيعة الأزمات الأسرية وعلاقتها بالنوع الاجتماعى بالتأثر بها أو التضرر منها .

توضيح العلاقة بين المواقف (الأدوار)التقليدية الخاصة بالنوع ورأس المال الاجتماعى

التعرف على أشكال المعالجة الصحفية لقضايا العنف الأسرى فى صحيفة إيلاف الالكترونية .

اهتمام الصحف بقضايا العنف ضد الفتاة مع التركيز على قضيتى الزواج المبكر وختان الاناث . تقديم تحليل لقانون مكافحة العنف ضد المرأة .

بينما تهتم هذه الدراسة بظاهرة العنف الجندرى داخل الأسرة المصرية من خلال تتبع علاقات القوى بين الجنسين فى سياقها الثقافى والاجتماعى والاقتصادى ، وتحليل أسباب هذا العنف وعوامل تفاقمه وانتشاره فى ضوء الاتجاهات النسوية ، ومعرفة حجم اهتمام الصحف المصرية اليومية بتناول الظاهرة ، ومدى مساهمتها فى مواجهة هذه الظاهرة ، إيمانا بأهمية الاعلام فى تشكيل الوعى الثقافى المجتمعى .

سابعا : الإطار النظرى للدراسة :

جمعت الدراسة بين اتجاهين من الإتجاهات النظرية الهامة ، الأول : هو الاتجاه النسوى Feminism وهو من الاتجاهات الحديثة فى دراسة المرأة ، ويهتم بمسألة عدم المساواة النوعية التى مرت بتاريخ طويل بداية من القرن الثامن عشر واستمرت للوقت الحالى ، حيث تطور من مجرد محاولات لتغيير الصيغ القانونية إلى جهود ممتدة فى كل مجالات الحياة ، فالإتجاه النسوى هو رحلة نضال مرت بمراحل متعددة وبنقاط تحول هامة على المستويات العالمية والقومية والمحلية . أما الإتجاه الثانى : فهو اتجاه وضع الإجندة Agenda Setting أو (ترتيب الأولويات) والذى يمثل نقطة تحول هامة فى الدراسات الإعلامية ، من التركيز على دور وسائل الإعلام فى تغيير الإتجاهات والأراء ، أى الوظيفة الإقناعية لوسائل الإعلام ، إلى التركيز على دور وسائل الإعلام فى ترتيب أولويات القضايا العامة لدى الجمهور ، أى الوظيفة المعرفية . فوسائل الإعلام هى أكثر من مرآة للقضايا ، فالجمهور يتعلم الحقائق مما تنقله وتفسره وسائل الإعلام ، فهى تمثل

الإدراك ، وتكوين الأراء تجاه القضايا . حيث يعتبر مكان نشر الوحدة الصحفية مثلا من أحد أبرز الأمثلة على هذه الأجندة .

١ – التأصيل العلمى والنظرى لمفهوم النوع الإجتماعى :

استخدم مصطلح النوع الاجتماعى (الجندر Gender) عقب مؤتمر بكين ١٩٩٥م ، حيث تجاوز استعماله منذ ذلك التاريخ حدود مساحات العلوم الإنسانية والإجتماعية نحو مجالات التنمية وحقولها المختلفة . وبالبحث فى تراث مفهوم النوع الاجتماعى ، نجد أن له جذور فى مدرسة " الثقافة والشخصية " حيث أولت هذه المدرسة أهمية مركزية لدور التنشئة الاجتماعية فى صوغ شخصية ثقافية تضفى على جميع العناصر المنتمية لها هوية محددة . وقد حاولت عالمة الأنثروبولوجيا الثقافية (مارجريت ميد Margaret Mead) تطوير أطروحة أساسية كان لها عميق الأثر فى تبلور مفهوم النوع الاجتماعى ، وهى مسألة التمييز بين الطبيعى والثقافى ، أى الفرق بين ماهو بيولوجى وماهو مكتسب فى الوجود الاجتماعى ، والذى يمثل محور اختلاف المجتمعات والثقافات . وارتبطت الاهتمامات الانثروبولوجية " لمرجريت ميد " فى هذا السياق بنضالها فى صفوف الحركة النسوية الأمريكية .ولعله كان لمختلف الدراسات التى قدمتها بالإضافة إلى ماسبقت إليه من أفكار (سيمون دى بوفوار Simone de Beauvoir)، وغير ذلك من مختلف الأفكار المطورة منذ نهاية الستينيات ، من بالغ الأثر فى ظهور أولى محاولات التأصيل العلمى والنظرى لمفهوم النوع الاجتماعى [٢٨] .

ويمكن القول أن المفهوم ظهر فى بداياته لدى النسويات الأمريكيات اللائى أردن من خلاله لفت نظر المختصين إلى معطى " البعد الاجتماعى" فى محصلة الفوارق بين الجنسين . وكان استعمال لفظ " النوع" من قبلهن إشهارا لرفض التحدى البيولوجى الضمنى الذى يتخفى وراء عبارات " الجنس" أو " الفوارق بين الجنسين" [٢٩] . أى أن مصطلح الجندر ولد فى رحم الدراسات النسوية ، ليهدف إلى تكشف الفوارق بين

الجنسين ، وأليات التمييز التى استندت على مفهوم النوع الاجتماعى ، حيث تهدر حقوق أحد الطرفين لصالح الطرف الأخر ، ولذا يعتبر مفهوم النوع الاجتماعى من المفاهيم النقدية لمراجعة أوضاع التمايز فى المجتمع بين الجنسين .

وقد اعتبر مفهوم النوع الاجتماعى امتدادا وتجاوزا لمقولة "أدوار الجنس" التى قامت بتطويرها " مارجريت ميد" وبعض رواد المدرسة الوظيفية فى علم الإجتماع أمثال "تالكوت بالرسونز **Talcott Parsons"** . وتمثل الإسهام الأبرز لمقولة "أدوار الجنس" فى نزعها للرداء الطبيعى الذى تلحفت به الهوية المرتبطة بالجنس ، وتبيانها لمدى تلازم تعريفات المذكر والمؤنث بالأنساق الثقافية ، وبالروابط الاجتماعية [٣٠] ، وهو ما استوجب ظهور مفهوم النوع الاجتماعى كمفهوم حاول استيعاب المسارات المرتبطة بالروابط بين الجنسين ومختلف ما ينجم عنها من هويات متطورة وقابلة للتغيير .

والجدير بالذكر أن أولى محاولات الضبط العلمى لمفهوم النوع تمت عبر عالمة الاجتماع النسوية " آن أوكلى **Ann Oakley**" التى صرحت بأن "الجنس" يمثل مفردة تشير إلى الفوارق البيولوجية بين الذكر والأنثى ، فى حين تحمل لفظة" النوع" الإحالة للثقافة أى التصنيف الاجتماعى للذكورى والأنثوى [٣١]، حيث يحمل النوع فى دلالاته الإجرائية إشارة للخصائص والصفات المرتبطة بالجنس كما تترجم عنها وتفرزها ثقافة المجتمع وقنواته الخاصة بالتنشئة .

وقد كان لهذه الخطوة الفكرية المتجسدة فى التمييز بين الجنس والنوع الأثر البارز فى التنحى عن دراسة المرأة كموضوع بحث منفصل بذاته ، ليتعزز بذلك التوجه نحو تكثيف البحث فى دراسة العلاقات الرابطة بين الجنسين . ورغم أن لفظ "النوع" يستخدم أحيانا فى بعض الأدبيات بمنطق واضح ليدل على الروابط الإنسانية والاجتماعية الجامعة بين الرجل والمرأة ، فإنه كثيرا مايستعمل – بوعى أو بدون وعى – كمرادف للفظة "امرأة" ، وربما يعود ذلك بدرجة أساسية إلى درجة الغموض التى مازالت تكتنف مفهوم

النوع، إلا أنه يظل فى نظر الكثيرين مفهوما على درجة من العلمية والحيادية[٣٢] . رغم ارتباطه بأقلام حركات تحرير المرأة فى الغرب ، تلك الحركات التى تعد بمثابة المحرك التاريخى والأساسى الذى حول الأنظار تجاه قضايا النساء والنوع الاجتماعى .

ولقد ارتبط هذا المفهوم بالحركات النسوية منذ القرن التاسع عشر، وتراكم حقل معرفى لدراسات وكتابات فكرية وفلسفية حول وضع ومكانة وأدوار المرأة فى المجتمع . فقد تميزت الموجة الأولى من الحركة النسوية بكونها حركة اجتماعية وسياسية لها أهداف اجتماعية ، إلا أنها لم تكن ذات مضمون فكرى أو ثقافى بل ركزت على طمس الخصائص الأنثوية المميزة فى مقابل تبنى النموذج الذكورى كنموذج حضارى للانسان (كمحاكاة الرجال فى الملبس وغيره) . وفى المقابل تميزت الموجة الثانية من الفكر النسوى بنضجها الفكرى والمعرفى ، إذ تجاوزت المطالبة بالمساواة مع الرجل والاقتداء بالنموذج الذكورى إلى مرحلة البحث عن إطار نظرى أعمق وأشمل يكون حاملا لإيدولوجيتها ، وهو ما تحقق مع كتاب "سيمون دى بوفوار" "الجنس الثانى" وفلسفته تقوم على أساس "المرأة لا تولد امرأة بل تصبح امرأة" وهذه هى مرحلة الليبرالية الأنثوية ، أى اعادة اكتشاف الذات الأنثوية بعيدا عن محاكاة الرجل . أما المرحلة الثالثة من الفكر النسوى ، فتميزت بكونها فلسفة نقدية لما بعد الحداثة ، تحمل قيم العدل والمساواة ، وتكافؤ الفرص والمحافظة على البيئة وتحرير الشعوب ، وتميزت كذلك ببروز واضح لخبرات المرأة وامكانياتها العلمية والمعرفية والثقافية[٣٣] ، وهى نهاية مرحلة يلخصها "بيير بورديو" فى كتابه "الهيمنة الذكورية" "إن التغير الأكبر الذى حدث هو أن الهيمنة الذكورية لم تعد بالأمر البديهى المفروغ منه ، ولاشك أن ذلك راجع إلى العمل النقدى الكبير للحركة النسائية [٣٤]".

وقد ساعد تدويل **Internationalization** دراسة النوع فى تيسير أجندة بحثية جديدة . فالتركيز الخاص كان حول الطرق التى تجعل النوع يتشكل من خلال الإتجاهات

المجتمعية الكبرى Macro – Societal Trends والعمليات والمؤسسات ، مثل العولمة ، والهجرة ، وسياسات الدولة . كما أن البحث عبر القومى حول النوع أسهم فى دعم رؤية الباحثين بأن النوع يقوم بدور أساسى فى التنظيم الاجتماعى : ففى كل ثقافة تقريبا ، يمثل اختلاف النوع وسيلة أساسية يستطيع الأفراد من خلالها تعريف أنفسهم باعتبارهم أشخاصا ، وتنظيم علاقاتهم الاجتماعية ، وترميز العمليات والأحداث الاجتماعية والطبيعية التى لها معنى [٣٥] .

ومن هنا نعرف أن التاريخ بكشفه الثوابت العابرة لتاريخ العلاقة بين "النوعين" يقضى بالتمايز الذى لا يتوقف الرجال والنساء عن الخضوع له ، والذى يحملهم على تمييز أنفسهم بأن يجعلوا أنفسهم ذكرانا أو إناثا . من هنا ، يتوجب على التاريخ بشكل خاص ، التمسك بتوصيف وتحليل (إعادة) الأبنية الاجتماعية المكررة دائما لمبادىء الرؤية والتقسيم المولدة "للنوعين"[٣٦] . كما يجب أن نعرف أن هيمنة الرجال على النساء ليست طبيعية أو بيولوجية ، إنما هى نتاج تطور تاريخى وثقافى ، وبما أن النظام الأبوى كنظام ، ينظم المجتمع قد تأسس تاريخيا ، فإنه يمكن أن ينتهى بصيرورة تاريخية [٣٧] .

ولقد حدثت تغيرات هامة فى نظام النوع خلال الجزء الأخير من القرن العشرين ، حيث أن ممارسات التنشئة الاجتماعية للجيل الجديد القادم سوف تتكيف للوقائع الجديدة ، فقد أصبحت الحياة الأسرية للسيدات والرجال مختلفة بعض الشىء عما سبق فالسيدات أصبح لديهن قوة التفاوض أكثر فى العلاقات مع الرجال ، كما أصبح متوقعا من الرجال أن يكونوا أكثر اندماجا بالأسرة والأطفال [٣٨] ، أى حدثت تغيرات فى تقسيم العمل داخل الأسرة المعيشية ، وفى فرص السيدات فى مكان العمل مدفوع الأجر .

ويبقى من المهم هنا الإشارة إلى واقع السياق العربى ورؤيته للنوع الاجتماعى ، خاصة وأن مجتمعاتنا العربية والإسلامية لها خصوصية وتفرد ، حيث تراوحت ردود الأفعال والمواقف حول مفهوم النوع الاجتماعى فى المنطقة العربية بين التهليل المبالغ فيه

حول جدواه وأهميته فى استنهاض واقع المرأة والإنسان فى مجتمعاتنا العربية ، وبين الإحتراز الشديد منه ، والتشكيك فى أغراض المروجين له ونواياهم . وتبعا لذلك أثار انتشار المفهوم فى بعض الدول العربية حفيظة بعض القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة فى المجتمع ، والتى رأت فيه مفهوما "مفروضا" من الغرب ، ولا ينبع من واقع احتياجات المرأة العربية ، واعتبرت المناداة بالمساواة فى النوع "أجندة غربية" مفروضة على المنطقة ، غير متناسبة مع خصوصية السياق الثقافى للدول العربية والإسلامية [٣٩] . ورأت بعض الأصوات والقوى العربية فى مفهوم النوع الاجتماعى هجمة على الإسلام وعلى القيم ، حيث تحفظت –فى البداية– أغلب وفود الدول العربية على هذا المصطلح عند مناقشة مسودة منهاج عمل "بيكين" ، وتضمنت التحفظات على ما يتعلق بالميراث وشكل الأسرة وهيكلها . ومع مختلف الجهود المبذولة للتعريف بالمفهوم وأبعاده الاجتماعية والتنموية ، فإنه قد عرف انتشارا واسعا فى العالم العربى فى السنوات الإخيرة ، وتم تبنيه من قبل معظم الجهات الرسمية والمنظمات النسائية ، وكذلك من قبل بعض الباحثين والباحثات العاملين والعاملات فى مجال المرأة والتنمية . وقد بدأت الساحة الفكرية العربية تشهد مؤخرا بعض الدعوات المنادية إلى ضرورة تجديد الفكر والإرتقاء بأساليب النظر فى القضايا المتصلة بمسائل المرأة والتنمية والنوع الاجتماعى نحو فكر أرحب متجاوزا حدود القطيعة المعرفية والتيارات والتوجهات الايديولوجية المختلفة والمتعارضة .

٢ – الاتجاهات النسوية المفسرة للعنف الجندرى :

لعبت الحركة النسوية دورا فاعلا ومؤثرا فى إثارة المناقشات والحوارات بشأن ظاهرة العنف ضد المرأة من منظور النوع الاجتماعى ، وأسهمت تلك الحوارات فى إخراج العنف من إطار كونه مشكلة فردية إلى إطار معالجته كمشكلة اجتماعية . وعمل رواد/ رائدات هذا التوجه على تطوير نظريات اجتماعية بشأن العنف الذكورى ضد النساء بعيدا

عن كونه قضية فردية محدودة النطاق إلى ظاهرة عامة ضد النساء فى إطار النظام الذكورى القائم على استخدام القوة والعنف فى فرض السيطرة والسيادة .

ولهذا فقد تناولت الاتجاهات النسوية المختلفة المنظومة الاجتماعية للتمايز النوعى بطرق مختلفة . وقبل التعرض لها نعرج إلى النسوية باعتبارها حركة سياسية ذات أهداف إجتماعية ، تتمثل فى حقوق المرأة وإثبات ذاتها ودورها . فالنسوية تعمل على تفكيك النماذج والممارسات التسلطية ، وإعادة الاعتبار للآخر المهمش والمقهور ، والعمل على صياغة الهوية وجوهرية الإختلاف ، والبحث عن عملية من التطور والإرتقاء المتناغم ، تقلب ماهو مألوف ، وتؤدى إلى الأكثر توازنا وعدلا [٤٠] . ومن ثم يعد الفكر النسوى بشكل عام مجموعة أنساق نظرية من المفاهيم والقضايا والتحليلات تصف وتفسر أوضاع النساء وخبراتهن ، وسبل تحسينها وتفعيلها وكيفية الإستفادة القصوى منها.

فقد عرف معجم (ويبستر) النسوية ، على أنها "النظرية التى تنادى بمساواة الجنسين سياسيا واقتصاديا وإجتماعيا ، وتسعى كحركة سياسية إلى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها ، وإلى إزالة التمييز الجنسى الذى تعانى منه المرأة ، وتعرف الكندية "لويزتزبان" النسوية بأنها انتزاع وعى فردى فى البداية ، ومن ثم وعى جمعى تتبعه ثورة ضد موازين القوى الجنسية والتهميش الكامل للنساء فى لحظات تاريخية معينة"[٤١] .

أما (سارة جامبل) فقد أوردت تعريف أكثر شمولية للنسوية ، بأنها مصطلح يشير إلى كل من يعتقد أن المرأة تأخذ مكانة أدنى من الرجل فى المجتمعات التى تضع الرجال والنساء فى تصنيفات اقتصادية ، أو ثقافية مختلفة ، وتصر النسوية على أن هذا الظلم ليس ثابتا أو محتوما ، وأن المرأة تستطيع أن تغير النظام الاجتماعى والاقتصادى والسياسى عن طريق العمل الجماعى[٤٢] . أما (مارجو بدران) فتعرف النسوية ، بأنها إدراك القيود المفروضة على المرأة ، ومحاولات نزع هذه القيود ، وتطوير نظام نوعى

أكثر عدلا وإنصافا ترتبط به أدوار جديدة للنساء ، وعلاقات جديدة بين الرجال والنساء [٤٣] ...وتنقسم الإتجاهات النسوية إلى عدة تيارات هى :

أ- النسوية الليبرالية : Liberal Feminism ناقشت سياسات التفرقة الجندرية الرسمية وغير الرسمية فى مجال العمل والموارد الإقتصادية وفى الأسرة ، وأرجعت عدم المساواة إلى وضع كل من الرجل والمرأة فى المنظومة الإجتماعية ، وهذا يعنى أن غياب المساواة هيكلى ، وليس نابعا من صفات شخصية أو خيارات الأفراد ، بل هو جزء من الهيكل الاجتماعى المحلى والعالمى . ولتصحيح هذا الوضع لابد من تبنى سياسات هيكلية تهدف إلى تحقيق التوازن بين الجنسين ، أى التوازن النوعى Gender Balance [٤٤] .

ب- النسوية الراديكالية : Radical Feminism تعتبر النسوية الراديكالية أن الأبوة هى المفتاح الحقيقى لفهم البناءات الإجتماعية ، وبالتالى تختلف الحركات النسوية الراديكالية بحسب نوعية نظرتها إلى الحكم الأبوى وبطبيعة مواجهته [٤٥]، أى أن النسوية الراديكالية ترى أن غياب المساواة الجندرية ترجع أسبابه إلى القيم الذكورية المسيطرة على الثقافة الغربية ، ولذلك مسألة التوازن النوعى غير مجدية ، بل يجب رؤية مشكلات العالم من منظور مختلف وجديد ، يكون مبنيا على تجارب وخبرات النساء . وتدعى هذه النظرية (StandpointTheory)[٤٦]. ويمكن أن نميز بين خطين فكريين ، الأول : يرى أن تبعية المرأة ناتجة عن السلطة الأبوية ، والثانى : يرى أن التكوين البيولوجى للمرأة ليس عيبا فى حد ذاته وانما بقدر ما تضيفه الثقافة والمجتمع عليه ، وقد اتخذ هذا الإتجاه من مقولة (سيمون دى بوفوار)" أن المرأة لا تولد امرأة بل تصبح امرأة " انطلاقا لها .

ت- النسوية الإشتراكية (الماركسية) : MarxistFeminism وتشترك النسوية الماركسية مع سابقتها فى القول بأن جذور إخضاع المرأة موجودة فى بنية المجتمع ،

الـذى ينـتج تمـايزا نوعيـا بالإضـافة إلـى التمييـز الطبقـى ، ويصـبح الإقتصـاد والعائلـة مؤسستين اجتماعيتين متوازيتين ، كلتاهما تخضع النساء وتستغلهن ، تارة كأيدى عاملة رخيصـة ، وتـارة كعـاملات بـدون أجـر فـى المنـزل [٤٧] . وتمتـد الجـذور الفكريـة لهـذا الإتجاه إلى نظرية (إنجلز **Engels**) ، التى تذهب إلى أن السلطة الأبوية قد نشأت اجتماعيا مع تطور نظام الملكية الخاصة ، لذلك ترى أن قهر المرأة آلية من آليات النظام الرأسمالى ، ولقد رأى (إنجلز) أن رفع الوصاية عن المرأة مرتبط بخروجها إلى العمل ، وانضمامها إلى صفوف البروليتاريا وكفاحها من أجل الاشتراكية التى تحرر كافة الطبقات والفئات التى تعانى من القهر والإضطهاد[٤٨] . كما مثلت (ميشيل بارات) **MichelleBarrett** اتجاها متقدما من خلال استخدام أفكار (جرامشى) **Gramsci** الذى أكدا على دور الايديولوجيات فى إعلاء قيمة فضائل الحياة الأسرية والزوجية والأمومة فى وجود المرأة فى المنزل ، وقد أكدت (بارات) أن تحطيم العلاقات الإقتصادية الرأسمالية أصبح أمرا ضروريا لتحرير المرأة ، وضروريا أيضا فى تحويل الأفكار الخاصة بالعلاقات الجنسية والنوع والأبوية **Parenthood** [٤٩] .

ث- نسوية ما بعد الحداثة : **Postmodernism** يلجأ هذا الإتجاه إلى منهج مابعد الحداثة فى تفكيك عملية إنتاج الثقافات لرموز اجتماعية مكونة من صور وقيم ومفاهيم بهدف توضيح كيف يصاغ النوع الإجتماعى والجسد كمفهومين ، وبالتالى بيان كيف يمكن إعادة صياغتهما[٥٠] ، كما أن الأفراد عندما يقومون بالتصرف حسب التوقعات التى يفرضها النوع الاجتماعى فهم بذلك يكونون قد اتخذوا قرارا واعيا "بممارسة النوع الاجتماعى" ، وهم بهذه الممارسة يدعمون النوع الاجتماعى كمؤسسة اجتماعية ، ولكنهم فى نفس الوقت كانوا يقومون بهذا بشكل متعمد أو واع ، فهم إذا قادرون على ممارسته بشكل مختلف لكى يخلقوا تصنيفا نوعيا جديدا [٥١].

ويرى التاريخ النسوى ، أن الرجل قد استغل منذ بداية الإنسانية الطبيعة البيولوجية للنساء ، ممثلة فى أشهر الحمل ورعاية الأطفال فى سبيل تحديد مكان تحركها وفرض

سلطته عليها . ومع تغير الحياة الإنسانية ، وانتهاء عصور الصيد والقنص وأهمية القوة العضلية فى الحماية ، واصل المجتمع نظامه القديم فارضا على النساء الحياة فى الإطار الخاص مع دفع الرجل إلى المجال العام . ومع انتهاء مبررات التفاخر بقوة الذكر الجسدية ، حافظ المجتمع على تلك الصورة البدائية لنموذج الرجولة القوية المتحكمة . ومن هنا تحمل مصطلحات الأنوثة والذكورة دلائل خاصة من المنظور النسوى ، حيث لا تستخدم كمجرد إشارات إلى الطبيعة البيولوجية ، وإنما تضعها فى سياق ثقافى ، يشير إلى ما يترتب على الأنوثة البيولوجية من تبعات اجتماعية خاصة بالأدوار المفروضة على النساء . كما تنتقد النسوية صياغة نموذج الأنوثة باعتباره نقيضا للذكورة والرجولة ، بل وتعترض تماما على اعتبار الاختلاف البيولوجى عائقا فكريا أو إبداعيا فى حياة النساء مقارنة بالرجال ، حيث يتم التأكيد على دور المجتمعات فى تقليص فرص النساء على مدار التاريخ الإنسانى ، وتحديد أدوارهن فى الأعمال المنزلية [٥٢] .

ومن هنا تظهر أهمية "إثارة وعى" النساء بما يتعرضن له من قهر فى سبيل سعيهن من أجل التحرر ، حيث تقوم المفكرة النسوية (جيردا ليرنر) **Gerda Lerner** بتعريف "الوعى النسوى" باعتباره عملية تشتمل على عدة مراحل : ١- وعى النساء بأنهن ينتمين إلى فئة تابعة وثانوية ، ٢- أن هذا الوضع ليس أمرا طبيعيا بل مفروضا عليهن من المجتمع ، لا بصورة شخصية بل بشكل جماعى باعتبارهن نساء ، ٣- ضرورة تضامن النساء للتخلص من الظلم الواقع عليهن ، ٤- العمل فى سبيل صياغة رؤية بديلة للنظام الاجتماعى بما يضمن للمجتمع رجاله ونسائه الإستقلالية وحق تقرير المصير [٥٣] .

- وبناء على ما سبق عرضه ، من اتجاهات نسوية متعددة ، تعد النسوية الراديكالية من أهم الاتجاهات التى يمكن من خلالها تحليل أوضاع المرأة ، والعنف الممارس ضدها ، سواء فى المجتمعات الغربية أو مجتمعات العالم النامى .. حيث ترى النسوية الراديكالية أن العنف هو جزء من الظلم التاريخى ونظام الحكم القهرى داخل الأسرة ،

والذى يحافظ به الرجال على سيطرتهم وتحكمهم فى النساء . فضلا عن ان عملية التنشئة الاجتماعية والمؤسسات القائمة عليها ، كالأسرة والنظام التعليمى ووسائل الإعلام ، تجعل الأفراد يؤدون نمطا معينا من السلوك والأدوار دون وعى ، بحيث يصبح هذا السلوك مكملا لهويتهم ، إذ يتعلم الذكور التنافس ، والنظرة المادية للعالم ، والبعد عن العاطفة ، أما الإناث فيتعلمن الخضوع والطاعة ، والتعبيرعن مشاعرهن، وبهذا تصبح الأدوار النوعية أساس نظام المكانة الذى يضع النساء فى وضع متدن ، حتى أن (كيت ميليت) **Kate Millet** احدى رائدات النسوية الراديكالية ، تشير إلى أن الفروق بين الجنسين ليست فروقا بيولوجية بقدر ماهى فروق مصطنعة فى ظل الثقافة ، وأن عالم المرأة يعانى من عنف حقيقى أو محتمل من جانب الرجل ، ومن ثم فإن السمة العامة للتنظير النسوى الراديكالى ، أصبحت قائمة على دعائم أهمية المساواة بين الجنسين .. وإذا كانت النسوية الراديكالية قد قدمت لنا تشخيصا لواقع ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعى ، إلا أن النسوية الليبرالية تساهم فى عرض الحلول لهذه الظاهرة من خلال المناداة بضرورة الإصلاح الاجتماعى لإعطاء المرأة نفس المكانة التى يحصل عليها الرجل ، فقد رأت (بيتى فريدان) **Betty Friedan** احدى رائدات النسوية الليبرالية ، أن السبيل للخروج من قيود البيت هو زيادة الفرص أمام المرأة للتعليم والخروج للعمل . أى أنه على المرأة أن تعتنق نسوية القوة ، التى تهدف إلى المساواة والتمكين الاقتصادى ، والثقة اللازمة بالعمل الجماعى والفردى من أجل تحقيق هذه الأهداف . وعلى الرغم من أن الأدوار النوعية هذه متأصلة فى الثقافة ، إلا أن النسويين يرون إمكانية تغييرها جميعا مادامت هى من وضع البشر ، وذلك من خلال عملية تدريب اجتماعى يتلقاه الفرد منذ طفولته ، وأيضا من خلال تحدى الأدوار النمطية التى من شأنها استمرار التحيز ضد المرأة .

ومن ثم ، فإن النجاح الكبير الذى احرزته الحركة النسوية تمثل فى زعزعة مفاهيم الأنوثة ، وموقع المرأة داخل التركيبة الاجتماعية . أى أنها خلخلت الموقع الذكورى

اجتماعيا وثقافيا ، ودعت إلى إعادة النظر فى أسس التنشئة الاجتماعية وتوزيع الأدوار ونظام التمثيلات . وبناء على ذلك بات من الضرورى إعادة النظر فى مفهوم الذكورة وطريقة تشكلها ، والعمل على تحليل الهوية الجندرية ، وتفكيك بنية الذكورة المهيمنة وعلاقتها بكل المؤسسات التى تدعمها ، وتبارك العنف الصادر منها [٥٤] .

٣-ماهية النوع الاجتماعى .. وأهم أدواره :

برز مفهوم النوع الاجتماعى وطرحته العلوم الاجتماعية عموما ، للتمييز بينه وبين مفهوم الجنس **Sex** والذى يشير إلى الفروق البيولوجية والطبيعية المحددة التى تميز الرجل عن المرأة ، والتى لا يمكن أن تتغير حتى وإن تغيرت الثقافات ، أو تغير الزمان و المكان [٥٥] . أما الأدوار الاجتماعية المرتبطة بمفهوم الأنوثة والذكورة فى مجتمع معين ، فهى قابلة للتغير مع تطور المجتمع نفسه . ويعد مقال (كانديس ويست ، ودون زيمرمان **Candace West & Don Zimmerman**) الشهير " فعل النوع الاجتماعى" (**Doing Gender**) ١٩٨٧ من أهم الأعمال التى تناولت مفهوم النوع الاجتماعى بالتحليل . وخلص إلى أن النوع الاجتماعى ليس صفة شخصية أو سمة يحملها الإنسان ، وإنما هو مفهوم ثقافى نسبى ، وهو فعل يقوم به الإنسان عن وعى تام ، وعن إدراك مسبق لما يعد سلوكا أنثويا أو ذكوريا مقبولا . إلا أن ما يعد سلوكا "مقبولا" يختلف من مجتمع لآخر ، ومن زمن لآخر ، وهذا يعنى بالضرورة أن الأدوار الاجتماعية المرتبطة بالأنوثة والذكورة هى من إفراز المجتمع والثقافة ، وليست طبيعية بيولوجية ، ومن ثم فهى ليست أبدية [٥٦] . وإذا كان الجنس يتصف بأنه عنصرا ثابتا لا يتغير (أى أن الإختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة تتسم بالجبرية والإستاتيكية) ، فإن الدور والهوية الإجتماعية هى عناصر قابلة للتغير(ديناميكية) من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التى تبدأ منذ اليوم الأول فى حياة المولود ، وتستمر معه ، وتؤثر أى الطرق التى يتخذها الأولاد والبنات فى تفكيرهم وتصرفاتهم وسلوكياتهم ، كما تنعكس على الأدوار والوظائف التى يتم تشجيعهم

على القيام بها عند النضج ، كما أنها تتأثر أيضا بواسطة الإنطباع العام المكون لدى المجتمع ، والصور التقليدية النمطية عن المرأة ، والصورة الإعلامية عن المرأة والرجل ، حيث تختلف من مجتمع لآخر ، ومن ثقافة لآخرى [٥٧] . وإذا كان النوع الاجتماعى هو أحد العوامل التى تحدد مركز الفرد فى المجتمع ، فهناك عوامل أخرى – كالطبقة ، والإثنية أو العرق ، والثقافة – تتداخل مع النوع ، وتحدد مجموعة التصنيفات هذه وضع الفرد فى المجتمع. كما يعد النوع الاجتماعى مؤسسة اجتماعية [*] قائمة بذاتها ، لأنه يضع أنماط سلوك متوقعة للأفراد ، ويحدد التفاعلات المجتمعية اليومية تماما كأية مؤسسة اجتماعية أخر ى فى المجتمع كالثقافة مثلا ، وهو فى نفس الوقت متأصل داخل جميع المؤسسات الإجتماعية الرئيسية ، كالاقتصاد والأسرة والسياسة والثقافة .

وإذا كان النوع هو (نسق من الممارسات الإجتماعية) فهذا النسق يخلق تباينات النوع ، ويحافظ عليها ويعمل على تنظيم علاقات اللامساواة على أساس هذه التباينات" [٥٨] . ويمكن القول بأن هناك ثلاث سمات هامة لتوضيح ماهية النوع هى [٥٩] *اولا* : أن النوع عملية بقدر ماهو فى حالة ثابتة ، أى أن النوع ينتج ويعاد انتاجه بصورة مستمرة .

ثانيا : أن النوع ليس مجرد خاصية ترتبط بالأفراد ، بل أنه يحدث على كل مستويات البناء الاجتماعى ، أى أن النوع ظاهرة متعددة المستويات **MultilevelPhenomena** .

ثالثا : أن النوع يعد أحد مبادىء التنظيم الإجتماعى ، وله أهمية فى تنظيم علاقات اللامساواة . أما عن أدوار النوع الاجتماعى ، فيرتبط توزيع الأدوار فى المجتمعات بثقافات تلك المجتمعات وبطبيعتها ، والأنشطة والسلوكيات المرتبطة بالمرأة والرجل ، ففى بعض الثقافات مقبول أن يقوم الأب بدور الأم فى رعاية الأولاد وتربيتهم ، وقد تكون المرأة هى المعيل للأسرة . وتتوزع الأدوار لكل من الرجل والمرأة بين الدور الإنجابى والدور الإنتاجى والدور المجتمعى ..

فالدور الإنجابى ، هو الدور المتعلق بالإنجاب ورعاية الأسرة والمنزل والأبناء ، أما الدور الإنتاجى ، فيعبر عن القيام بنشاط اقتصادى سواء إنتاجى أم خدمى مقابل أجر ، ويوضح الدور الإنتاجى للمرأة من منظور النوع الاجتماعى قضية عملها غير المأجور ، الذى يهمش جهودها داخل الأسرة وخارجها فى الأعمال غير المأجورة سواء فى الأنشطة الزراعية أو فى المشروعات التجارية الخاصة المملوكة للأسرة . ويقصد بالدور المجتمعى ، العمل التطوعى الذى يسهم فى خدمة وتنمية المجتمع ، أى نشاطات تقوم بها النساء على مستوى المجتمع ، وغالبا ماتكون غير مدفوعة الأجر ، مثل المشاركة فى التنظيمات الثقافية والسياسية ، والمشاركة فى الأعمال التطوعية أو أعمال خدمة المجتمع المحلى ، وغالبا ما يرفض المجتمع الإعتراف بقدرة المرأة على ممارسة هذا الدور [٦٠] .

ولكن من الملاحظ أنه غالبا ، ما يقوم كل من الرجال والنساء بالأدوار الاجتماعية ، بينما تنمط الأدوار السياسية والإنتاجية كأدوار ذكورية ، وفى المقابل تعتبر المسئوليات العائلية أدوارا نسائية . وبرغم أهمية الدور الإنجابى كقيمة إلا أنه لم يعط له الإعتبار والأهمية كالأعمال المدرة للدخل .

٤- النوع الاجتماعى والتنمية :

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (U.N.D.P) فى تقريره السنوى لعام ١٩٩٢ "التنمية المستدامة" (Sustainable Development) بأنها " عملية توضع فى إطارها السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والزراعية والصناعية وسياسات الطاقة على نحو يفضى إلى تنمية لها أثر باق من النواحى الإقتصادية والاجتماعية والبيئية [٦١]" . ومع ذلك فالتنمية ليس مجرد قناة لتوفير الخدمات المناسبة ، بل تتطلب أيضا المشاركة الإيجابية لجميع أفراد المجتمع (رجالا ونساء) . والمشاركة الفاعلة للمرأة ترتبط ارتباطا وثيقا بوضعها الاقتصادى والاجتماعى ، وبنمط القيود الثقافية ، وغيرها التى تعوقها عن القيام بدور بناء فى هذا المجال [٦٢] . وقد أصبح من المؤكد أن تحقيق التنمية المستدامة

يتعذر دون مشاركة المرأة على مختلف المستويات ، حيث أن إقصاء المرأة من التنمية أو تهميشها لا يترك أثارا سلبية على المرأة فحسب . ومن ثم فإن تنمية الوعى بالنوع الاجتماعى وأهليته يمثل قاطرة هامة فى دعم مسيرة التنمية المطلوبة .

ولقد ظهر فى منتصف السبعينيات بعد جديد فى المجال الأكاديمى يركز على دراسة النوع الاجتماعى والتنمية (" Gender and Development "GAD) تناول هذا البعد المرأة بوصفها عامل فاعل فى تنمية المجتمع ، على عكس منظور (المرأة فى التنمية) ("Women In Development "WID) الذى تعامل مع المرأة بوصفها متلقيا لبرامج التنمية وسياستها ، وكذلك منظور (المرأة والتنمية) (Women And Development "WAD") والذى يعتبر المرأة مدمجة سابقا فى عملية التنمية لكن ادماجها ليس متساويا [٦٣] . .. ومن أهم اسهامات البعد الجديد ، أنه ميز وفصل فى مجال التنمية ما بين [٦٤] :

- ***الإحتياجات النوعية العملية*** **(Practical Gender Needs) : والتى تشير إلى الأشياء التى تحتاجها المرأة لكى تحسن ظروف المعيشة (مثل : توفير المياه والغذاء والكساء والرعاية الصحية والتةظيف .. الخ) داخل إطار علاقات النوع الاجتماعى الموجود بالفعل . ويمكن تلبية هذه الإحتياجات العملية فى المدى القصير ، ودون الحاجة لإستصدار تشريعات جديدة أو إحداث تغييرات فى اجاهات وثقافة المجتمع .**

- ***الإحتياجات النوعية الإستراتيجية*** **(Strategic Gender Needs) : فتشير إلى كل ما من شأنه أن يمكن المرأة من دخول مجالات جديدة ، وتغيير علاقات القوة فى المجتمع ..وهذه الإحتياجات مثل الحقوق القانونية والمساواة فى الأجر ، وتحكم المرأة فى جسدها . إلا أن تلبية تلك الإحتياجات تكون أكثر تعقيدا عن**

سابقتها ، وتحتاج لمدى زمنى أطول ، وقد تحتاج لإحداث تغييرات فى ايديولوجيات المجتمع وثقافته ، وقد يتطلب الأمر استصدار تشريعات وقوانين جديدة .

وتعرف عملية إدماج النوع الاجتماعى ضمن التيار الرئيسى للتنمية ، بأنها عملية ربط قدرات المرأة بمساهماتها فى قضايا التنمية الكبيرة ، كالسكان والبيئة ، الفقر ، شح الغذاء ، الطاقة .. وغيرها . وفى إطار عملية الدمج هذه ظهرت أبعاد كثيرة منها ، بعد *المرأة والرفاهية* (Welfare Approach) والذى يهدف إلى معالجة مشاكل تضرر المرأة وتظلمها وضعف إمكانياتها ، من حيث الحصول على متطلبات الحياة الأساسية مقارنة بالرجل ، وبعد *السيطرة والعدالة فى التوزيع* (Control & Access) والذى ركز على ثلاثية ، المساواة والتنمية والسلام ، وانصافها حتى تؤدى أدوارها الثلاثة (الدور الإنجابى ، والإنتاجى ، والمجتمعى) ، وبعد *المشاركة* (Participation) والذى يهدف إلى المشاركة الكاملة للمرأة مع الرجل فى جميع أنشطة التنمية ، وبخاصة المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وبعد *التمكين* (Empowerment) وهو أحدث المناهج المستخدمة فى إدماج المرأة فى التنمية ، ويهدف إلى تغيير العلاقات النوعية داخل الأسرة والمجتمع ، من خلال رفع مستوى الوعى وتغيير الواقع ، وتعزيز قدرات المرأة القيادية والإدارية فى إتخاذ القرار والتخطيط والتنفيذ [٦٥] .

ومن المؤكد أن ضمان تحقيق إزالة التمييز بين المرأة والرجل ، يحتاج إلى التعرف على الممارسات والمعتقدات الاجتماعية السلبية التى تؤدى إلى تشجيع التمييز . ومن أهم تلك الممارسات :

السيطرة الأبوية : تعتبر ممارسة قديمة فى جميع المجتمعات ، حيث يعد الرجل داخل الأسرة الأب الروحى المهيمن ، والمسيطر على الموارد والقرارات . وفى نطاق خارج الأسرة ، الرجل دائما حائز على المناصب الإدارية والشرعية والتنفيذية ، وهو دائما له نصيب أكبر فى فرص التعليم والتوظيف والتدريب والثروة . وهذا النمط أصبح متوارثا

ومسيطرا على نوعية ومستوى مشاركة المرأة ، حيث هناك تفرقة فى التربية والتنشئة الاجتماعية لكل من الولد والبنت ، فكل منهما مهيأ للقيام بدور محدد ومخصص له . فإذا كانت التنشئة الاجتماعية هى "دمج الفرد فى الجماعة وفق أعرافها ومعتقداتها وأنماط سلوكها " فهى بمثابة ولادة اجتماعية ثانية أو تأصيل ثقافى . وفى المجتمع العربى ، تختلف عملية التنشئة الاجتماعية للذكور عن الإناث مما يفضى إلى زيادة حدة التمايزات بين الجنسين ، ويعمق من هذه التمايزات الطابع "الأبوى" للأسرة العربية ، وما يتسم به من علاقات السلطة والخضوع ، وتسلط الرجال على النساء . مما يدعم صورة المخلوق الضعيف الذى يحتاج إلى الوصاية عليه . ولاشك أن كل ذلك يساهم فى إنتاج صورة ذهنية ، ووضعية متدنية للمرأة فى المجتمع .

العادات والتقاليد : من هذه الممارسات المرتبطة بالعادات الاجتماعية والثقافات القديمة مثل : الزجر والإضطهاد (يشمل الضرب والإساءة) ، الحرمان من التعليم والعمل والأنشطة الاجتماعية والسياسية ، عدم الإهتمام من جانب الأسرة لتحقيق ذات المرأة واستقلالها بدلا من إعتمادها على الرجل سواء الأخ أو الزوج ماديا ومعنويا وثقافيا ، نظرة الرجل للمرأة وفقا للإعتقاد السائد بأن المرأة ليست لها القدرات الذهنية والفكرية التى تمكنها من اتخاذ القرار السليم والقيام بالعمل كما هو مطلوب ، العادات الضارة مثل انخفاض سن الزواج أو الختان . كل هذه الممارسات تؤثر على صحة المرأة جسمانيا ونفسيا فضلا عن حرمانها اقتصاديا واجتماعيا مما يقلل من تحقيق الذات والمشاركة المطلوبة .

ومن ثم فإن الأخذ بمنظور النوع الاجتماعى يتيح فرصا متساوية لكل من المرأة والرجل للمشاركة فى عملية التنمية بدءا من تحديد الإحتياجات وترتيب الأولويات ، حتى متابعة التنفيذ وتقييم نتائج مشروعات التنمية ، مما يؤدى إلى الشعور بالرضا والإنتماء والرغبة فى المزيد من المشاركة الفعالة [٦٦] ، حيث توجد عقبات ترتبط بالواقع المجتمعى للمرأة ، وتحد هذه العقبات من قدرة المرأة على الإستفادة من التنمية والمشاركة الفعالة

فيها . وإختلاف النوع ينتج عنه إختلاف فى إهتمامات وأولويات كل من المرأة والرجل ، مما يؤكد أهمية مراعاة احتياجات النساء والرجال على حد سواء ، لذا فإن الأخذ بمنظور النوع الاجتماعى سوف يؤدى إلى تحقيق أوضاع إجتماعية أفضل فى كافة المجالات ، حيث يعمل على التأكد من وصول عوائد التنمية إلى الفئات المستهدفة من الرجال والنساء . ومن هنا تتعدد أهداف إدماج النوع الاجتماعى فى سياق التنمية إلى :

- تقليص الفجوات النوعية بين النساء والرجال فيما يختص بإحتياجات النوع الاجتماعى سواء العملية أو الإستراتيجية .
- تحقيق المساواة بين النساء والرجال فى مجال المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بوجه عام ، وما يرتبط بها من قدرات لازمة لتحقيق نجاح تلك المشاركة وبصورة أساسية فى مجالات التعليم والصحة والتدريب .
- إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة والتى تعوقها فى مجال القدرات أو الفرص .
- وضع نظام كفء للمتابعة والتقييم ، ومن ثم تقييم الأداء أولا بأول لتحقيق الأهداف والغايات الأساسية .

٥- العنف الجندرى .. أنواعه ومستوياته :

تؤكد الوثائق أن العنف الجندرى من المشاكل الواسعة الإنتشار فيما يخص حقوق الإنسان الدولية والصحة العامة ، كما أنه يعد من المشاكل الإجتماعية التى تقع فى دائرة الصمت ، مما يعنى أن ما ينشر من إحصاءات لا يمثل بأى حال من الأحوال حجم الظاهرة الفعلى . حيث أن أى نظام اجتماعى ذو تراتب هرمى شكلته علاقات الهيمنة والتبعية يخلق مواقف معينة للخضوع يمكن أن يعمل التابعون داخلها بشكل مشروع . أما مواقف الخضوع ، فحالما يدركها قاطنوها إدراكا واعيا بذاته ، فيمكن أن تغدو وقد تحولت إلى مواقع للمقاومة ، مواقع أكثر فاعلية فى التنظيم الراهن لعلاقات القوة [٦٧] .

إن صمت المرأة الخانعة لا يضرب بجذوره فقط فى الرضا بالعبودية بل فى عجزها عن صياغة الظلم الواقع عليها فى إطار مفاهيم . ما تحتاج إليه المرأة الخانعة هو إطار تصورى ، ولغة قادرة على الإفصاح عن الأذى الواقع عليها وعن احتياجاتها وعن مطامحها [٦٨] . وعلى الرغم من البحوث التى أجريت حول هذه المشكلة فى معظم البلدان ، إلا أن البيانات المتاحة تعطى تقديرات تقريبية لمعدل انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعى فى العالم . ومن الجدير بالذكر أننا لا نستطيع معرفة سوى عدد الأفراد الذين يبلغون عن حوادث العنف الجندرى ، وليس كل الذين تعرضوا لهذا العنف . لذا فمن الصعب للغاية معرفة معدل انتشار هذا النوع من العنف نظرا لطبيعته الخفية ولأن الكثير من حوادثه تمر دون الإبلاغ عنها . ومن الصعب مناقشة هذا النوع من العنف فى سياقات معينة بسبب العوامل الثقافية ووصمة العار المرتبطة بها .

وبرغم انتشار ظاهرة العنف الجندرى فى مجتمعاتنا العربية إلا أن المرأة أكثر تعرضا لهذا العنف من الرجل فى جميع مراحل حياتها . مما يشكل ظاهرة متجذرة بشكل كبير فى العلاقات السلطوية القائمة على النوع الاجتماعى وفى الحياة الجنسية وتكوين الهوية الذاتية . وكذلك هيكلة الأبنية الاجتماعية (الأسرة والمدرسة مثلا) وينتج هذا العنف عن عدم التوازن فى علاقات السلطة بين الرجل والمرأة . ويكون العنف موجها مباشرة ضد المرأة لأنها امرأة أو أنه يمس المرأة بصفة متفاوتة ويتضمن أيضا الممارسات النفسية ، الجسمية والجنسية (التهديد ، التعذيب ، الإغتصاب ، الحرمان من الحرية داخل الأسرة وخارجها) وقد يتضمن أيضا الممارسات التى تقودها الدولة أو الجماعات السياسية ، وأيضا العفو عن مرتكبى العنف ضد المرأة .

وقد أرجع الفكر الاجتماعى الحديث عدم تمتع المرأة بالمساواة والعدالة مقارنة بما يتمتع به الرجل إلى : *أولا* : على محدودية حركة المرأة وضيق المساحات أو الهوامش المعطاة لها من قبل كثير من المجتمعات الإنسانية ، *وثانيا* : بحكم محدودية الحركات الاجتماعية والثقافية ذات العلاقة بالمرأة وحريتها وحقوقها ومكاناتها وأدوارها ، فالتغيرات

الاجتماعية والثقافية لم تكن فاعلة بشكل واضح لكونها لم تمس جوهر الإشكالية التى تعانى منها المرأة ، وإن مستها فإن ذلك لم يكن إلا مسا محدودا ، بحيث لم يسهم بتغيير أوضاعها بشكل جوهرى إلى درجة تبلغ فى مضمونها ما حققه الرجل من مكانات وأدوار ونفوذ . هذا بالإضافة إلى إهمال كثير من المجتمعات الإنسانية لدور المرأة الإنتاجى واهتمامها بشكل مكثف بالدور الانتاجى للرجل مما دفعه ليتبوأ أدوارا محورية ورئيسية مقارنة بالأدوار الثانوية التى احتلتها المرأة فى هذه المجتمعات . إلا أن هذا لا يلغى الدور الذى لعبته التحولات الاجتماعية والاقتصادية ، وعوامل التحديث المختلفة – ممثلة برفع مستويات تعليم المرأة وزيادة مساهمتها فى العملية الانتاجية – فى زيادة هوامش تحررها من مظاهر عبوديتها واستلابها التقليدية ، وفى توسيع دائرة علاقاتها الاجتماعية وتخليصها من قيود الأعمال التقليدية داخل المنزل ، وتخفيف حالة التهميش التى عانت ومازالت تعانى منها ، والتى تشكلت عبر مراحل تاريخية طويلة نتاجا لتضافر مجموعة العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المختلفة [٦٩] .

ويعد *العنف الأسرى* أكثر أنواع العنف شيوعا ، ويشتمل على الضرب والإيذاء من قبل الأهل أو الأسرة أو من قبل الزوج أو أهل الزوج ، وعدم تعليم النساء أو السماح بالتعليم لمراحل معينة ، والحرمان التعسفى من الحرية بدافع الحفاظ على الدين أو السمعة ، والتزويج بالإكراه ، والإجبار على التسول ، والقتل بدافع المحافظة على الشرف . وأما *العنف المجتمعى* ، والذى يحدث فى إطار المجتمع العام ، فيشتمل على : الاختطاف ، والاغتصاب والتعدى الجنسى ، واستغلال المرأة العاملة ، وتفاوت الإجور ، والإتجار بالنساء ، وإجبارهن على البغاء والتسول . أما *العنف الذى ترتكبه الدولة* أو تتغاضى عنه فيشتمل على : سوء معاملة المعتقلات ، وإعطاء الأولوية للرجال فى التعيين ، وحرمان المرأة من مناصب السلطة والنفوذ [٧٠] ، وعدم رعاية الأرامل والمطلقات ، وعدم تحسين صورة المرأة فى الإعلام وعدم طرح قضاياها أو معالجتها ، وعدم تفعيل

القوانين والتشريعات . تتعدد أنواع وأشكال العنف الجندرى ، سواء فى إطار الأسرة أو إطار المجتمع العام ، ولعل أهمها :

العنف النفسى والعاطفى **: يعد من أخطر الأنواع لأنه غير محسوس ، وغير ملموس ، وله آثار مدمرة على الصحة النفسية . ويبرز من خلال التقليل من أهمية المرأة عبر إطلاق بعض الألقاب عليها أو نعتها بصفات لا تليق (الشتم ، التهميش ، الهجر الإهمال ، الإغتصاب ، التهديد ، الإتجار بهن ، التحقير) كما يعرف العنف النفسى أيضا بأنه أى سلوك يحول دون ممارسة المرأة لأعمال ترغب القيام بها مثل مواصلة التعليم أو العمل أو الزواج .**

العنف الجسدى **: يكون واضحا ويترك آثارا ، وتستخدم فيه وسائل مختلفة وغالبا ما يكون موجها لجسد المرأة مثل : الضرب ، الركل ، الصفع ، الرمى بالأجسام الصلبة ، استخدام بعض الألات الحادة ، أو التلويح بالتهديد بإستخدامها . وغالبا ما تكون الضحية الشخص الأضعف مثل المرأة، وقد يقع أحيانا على الرجل .**

العنف الجنسى **: حيث أنه أى فعل أو قول يمس من كرامة المرأة أو خصوصية جسدها ، من تعليقات جنسية سواء فى الشارع أو عبر الهاتف . وهناك أشكال للعنف الجنسى (كالاغتصاب ، الختان ، تزويج الفتيات القاصرات ، أو إرتكاب جرائم على خلفية ما يسمى جرائم الشرف .. الخ)[٧١] .**

العنف اللفظى : **يمثل أشد أنواع العنف ضررا على الصحة النفسية ، وهذا النوع من العنف لا يترك آثارا مادية للعيان ، بل يقف عند حدود الكلام والإهانات ، ومن أشكاله ، السب والشتم واستخدام ألفاظ بذيئة بحق المرأة ، والإنتقاد المتكرر والسخرية والتحقير والإذلال والمساس بالكرامة ، وهو من أكثر الأنواع شيوعا ، ومن أشكاله التهديد كالتهديد بالطلاق وأخذ الأولاد .**

العنف الاقتصادى والاجتماعى : نجد هذا العنف فى أى فعل من قبل أفراد العائلة ، خاصة الذكور ، يؤدى إلى حرمان النساء من التمتع بالموارد أو إجبارها على العمل والإستيلاء على مواردها ، ومنعها من الإستمرار فى عملها ، الإستيلاء على ممتلكاتها ، تهديد ممتلكاتها الشخصية ، إجبارها على التنازل عن حقوقها فى الميراث .. الخ أما ***العنف الاجتماعى*** ، فقد يتمثل فى محاولة فرض حصار اجتماعى على الفتاة وتضييق الخناق على فرص تواصلها وتفاعلها مع العالم الاجتماعى الخارجى ، محاولة الحد من انخراطها فى المجتمع وممارستها لأدوارها ، تقييد الحركة ، التدخل فى الشئون الخاصة ، عدم السماح بإتخاذ القرارات ، عدم الاستماع لها أمام الأخرين ، عدم دعم أهدافها فى الحياة .. الخ [٧٢] .

العنف الثقافى : تمثله مجموعة من القوانين غير المكتوبة فى الدستور أو فى نصوص القانون ، ويعد من أشد أنواع العنف الموجه للمرأة ، حيث وصفه عالم الاجتماع الفرنسى (بيير بورديو) قائلا (هو عنف هادىء لا مرئى ولا محسوس حتى بالنسبة لضحاياه ، ويتمثل فى أن تشترك الضحية وجلادها فى التصورات نفسها عبر العالم والمقولات التصنيفية نفسها ، وأشد أنواع العنف الثقافى هو العنف الرمزى ، الذى يفرض المسلمات التى إذا انتبهنا إليها بدت لنا غير مسلم بها) [٧٣] . فإذا كانت الثقافة تضع الأسس التى يقوم عليها تقسيم العمل بين الذكور والإناث وتحدد حقول القوة ، ومساحة الحركة فى الحياة الاجتماعية لكل منهما ، فإنها تؤسس لصيغ جامدة حول الذكورة والأنوثة ، يتم تعلمها ، وانتقالها من جيل إلى جيل . وتتحدد هذه التنميطات فى ضوء نظام تقسيم أدوار الرجال والنساء وبالتالى فى ضوء التوقعات المتبادلة من كل طرف من الأطراف ، فالذكور أكثر ميلا لأداء المهام الشاقة التى تتم خارج المنزل ، والأناث أكثر قدرة على الرعاية والحماية وتوليد العاطفة . إن هذه الصورة النمطية لتقسيم العمل تفرض على كل طرف أن يكون مستعدا للتوافق مع ما يطلب منه من توقعات ، وأن يلتزم بأداء الأدوار التى أوكلت

إليه [٧٤] ، ولعل هذه التنميطات الجامدة تكون مدعاة لتوليد العنف القائم على النوع الاجتماعى .

العنف السياسى : قد يأخذ هذا النوع من العنف شكلا مباشرا أوغير مباشر تمارسه السلطة الحاكمة أو الأحزاب السياسية ضد المرأة مثل حرمانها من التصويت ، وتغيب دورها السياسى أو تهميشه بشكل مقصود لتكون السيادة فى المناصب العليا فى الدولة أوالحزب أو المؤسسة للرجل [٧٥] .

إن العنف الجندرى تعود جذوره إلى وجود علاقات قوة غير متكافئة تاريخيا بين الرجال والنساء ، وإلى التمييز العام ضد النساء فى كل من المجالين العام والخاص ، فالرجال يستمرون فى الهيمنة على الفضاء العام (مجال السلطة والنفوذ والقوة) ، وعلى حقل السلطة ولاسيما الاقتصادية ، وعلى الانتاج ، بينما تبقى النساء مكرسات للفضاء الخاص (المنزلى ، مكان الإنسال) ، أى تقع الوظائف التى تناسب المرأة فى امتداد الوظائف المنزلية : التعليم والعناية والخدمة [٧٦] . وعلى ذلك يمكن اعتبار العنف القائم على النوع الاجتماعى :

- يقوم على أساس الجنس ولايمكن أن يكون انحرافا اجتماعيا كما يعتقد البعض .
- يمارس فى كل الفضاءات الخاصة من قبل أفراد العائلة ، مثل : الأزواج ، والآباء ، والأخوة ، والأقارب . وفى المجال المهنى من قبل الزملاء ، والمديرين . وفى الفضاء العام من طرف ممثل الدولة أو أى مواطن فى الشارع .
- يمكن أن يكون جسديا أو جنسيا أو معنويا ، ويأخذ أشكلا متعددة .
- يمكن أن يمارس بفعل القانون السائد أو العادات والتقاليد .
- ينتهك حق النساء فى الحياة .
- يحرمها من حقها فى المساواة والتحرر من جميع أشكال التمييز .

٦- العوامل المسببة للعنف الجندرى وآثاره :

إن العنف الجندرى هو فعل متعدد الأبعاد ، له محيطه الاقتصادى ، والقانونى ، والاجتماعى ، والثقافى . وبعض هذه العوامل المرتبطة بالعنف تتعلق بالخصائص الشخصية لكل من الرجل والمرأة ، سواء فى شخصية القائم بالعنف أو الموجه إليه ، وفى كلتا الحالتين ، فإن ثقافة المجتمع هى المسئولة عن تشكيل هذه الشخصيات ، وتحديد استجابتها وفق منظومة من المعايير والقيم والمعتقدات التى تقرها الثقافة وتحددها . وتعمل هذه القيم والمواقف على توفير الأساس الإدراكى للتوجه نحو العنف ، فالمواقف التقليدية التى تعتبر المرأة تابعة للرجل أو ذات دور نمطى تعمل على تكريس الممارسات الشائعة التى تنطوى على العنف والإكراه ، والتى تبرره بوصفه شكلا من أشكال حماية المرأة أو التحكم فيها . وكما تعمل هذه القوالب النمطية على تعزيز مركز المرأة غير المتكافىء لمركز الرجل سواء فى الحياة العامة أو الخاصة ، كان لها دور فى زيادة فرص تعرض المرأة للعنف وانخفاض وعيها به .

كما أن لفجوة النوع جذور تاريخية عميقة ، حيث أنه لأسباب لا تخلو من تحيزات انتجت سياقا اجتماعيا وثقافيا أثر فى أدوار المرأة ومكانتها الاجتماعية ، وجعلها قاصرة على الإنجاب ورعاية الأطفال والمهام المنزلية ، ورافقته مجموعة من الأساطير وعناصر الثقافة الشعبية ، التى وسعت مع التطور الاجتماعى الاقتصادى من الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الذكور والإناث ، وهى فجوة أنتجت فى سياق التاريخ الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لأليات الإفقار ، فرصا لصالح الذكور أكثر من الإناث ، حيث كانت فرص تعليم وتعلم ومشاركة الرجل فى الكثير من المهام الاقتصادية والسياسية أكبر وأوفى من فرص المرأة . ولقد اعتمد الإنتاج تاريخيا وزاد اعتماده على القوى العضلية أولا ، والتى أفضت لظروف لا فضل فيها لرجل أو امرأة إلى استئثار الرجل بأعمال أكثرأهمية وعائدا من المرأة فأتاحت له فرص تراكم الخبرة والمعرفة وتطويرها ، وهو ما

يفسر تفاعلا مع عوامل ثقافية أخرى للتفاوت بين الذكور والإناث فى التعليم والمعرفة والخبرة . ولهذا عندما أفضت العولمة إلى نتائج تقنية غير مسبوقة ، كانت استجابة الذكر لها والتكيف مع متطلباتها أكثر من المرأة ، فأنتج هذا فرصا لإستبعاد المرأة وتهميشها من تنظيمات العمل وأسواقه ، فكان نصيبها من البطالة والتهميش الاقتصادى أكبر واعمق من الرجل . بل وتكاد تتركز الإناث المتعلمات فى مهن بعينها ، هى غالبا امتداد لوظيفتها التقليدية النمطية كمهن الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية وأحيانا الإعلامية ، وهى مهن تقيم اجتماعيا فى مكانات أدنى مقارنة ببعض مهن الذكور كالقضاء والوزارات والمهن العسكرية [٧٧] . إن تجزؤ أسواق العمل إلى مجالات لعمل المرأة وأخرى لعمل الرجل ، تتجسد مسئوليتها فى أيديولوجيات الأسرة ، وربما كذلك الفروق الطبيعية بين الجنسين التى مازالت التنشئة الاجتماعية تبثها وتشجعها وتعيد تأكيدها حتى اليوم [٧٨] .

وهناك العديد من العوامل التى تؤدى إلى العنف الجندرى والتى تأتى نتيجة تداخل عوامل اجتماعية – اقتصادية وسياسية وثقافية . حيث تنطلق معظم الدراسات من العامل الاجتماعى الثقافى القائم على الثقافة الذكورية التى تعزز سيطرة وسلطة الرجل فى مقابل تهميش دور ومكانة المرأة فى المجتمع . كما يأتى دور التنشئة الاجتماعية التقليدية والتى تدعم فكرة تقسيم الأدوار بين أفراد الأسرة بناء على الفكر الذكورى ما بين الإطارين العام (المجتمع والحياة السياسية للرجل) والخاص (الأسرة والمنزل للمرأة) . ومن هذه العوامل المسببة للعنف الجندرى [٧٩] :

- العوامل الثقافية: وهي النظرة الدونية من قبل الرجل للأنثى ودورها المجتمعى، العادات والتقاليد السلبية التى تنتقص من المرأة ومن دورها وقيمتها، الفهم الخاطىء لمفهوم الدين ونظرته للمرأة والتفسير المغلوط لبعض الآيات والأحاديث .
- العوامل الاجتماعية : التربية السلبية من قبل الأسرة للأنثى والتى تنتقص من ذاتها وثقتها بنفسها، وجهة نظر بعض الأسر بأن العنف تجاه الأنثى أفضل طريقة للتربية ،

- **الزواج المبكر .**

- **العوامل الاقتصادية: ارتفاع نسبة الفقر فى أوساط الأسر المصرية.انتشار البطالة يزيد من العنف الذى تتأثر به بشكل أكبر المرأة فى الأسرة .اعتماد المرأة على الرجل فى إعالتها وانعدام الإستقلال الاقتصادى .**

- **العوامل السياسية والقانونية : انخفاض تمثيل المرأة فى كافة مواقع السلطة ، وفى القضاء ، والمؤسسات الطبية والعلاجية .عدم إيلاء الدولة الإهتمام الكافى لقضايا العنف الأسرى .**

- **العوامل النفسية :**

- **وجود مرض أو اضطرابات نفسية أو عصبية أو الإعتلالات العقلية . الإحساس بالإنفعال والإحباط ، والفشل ، والضغوط النفسية بشكل عام ، وتراكم التجارب المؤلمة السيئة نتيجة التربية القاسية .عدم الإرتياح النفسى والوجدانى والاجتماعى ، والإحباط وفقدان السيطرة على الزوج نتيجة الضغوط النفسية والاجتماعية .**

يؤدى العنف الجندرى داخل الأسرة إلى تكبد تكاليف اجتماعية واقتصادية ضخمة تخلف آثارا عديدة على المجتمع بأكمله ، ولعل أهمها [٨٠] :

عرقلة المساهمة فى عمليات التنمية بكافة جوانبها، ارتفاع التكلفة الاقتصادية (المباشرة وغير المباشرة) التى تتكبدها موازنة الدولة للإنفاق على الآثار المترتبة على العنف ، وهو ما يشكل عبأ اقتصاديا إضافيا على موازنة الدولة ، فضلا عن خلخلة التوازن الطبيعى للأسرة والمجتمع ، حيث يؤثر العنف القائم على النوع الاجتماعى بكل أشكاله سلبا على عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء ، فهو يؤدى إلى بناء شخصية مهزوزة فى التعامل مع الأخرين ، كما يترتب عليه أثار سلوكية مدمرة قبيل استسهال العدوان وتبنى العنف

والإرهاب كمبدأ ضد الآخر ، مما يجذب المجتمع للوراء بدلا من المساهمة فى تطويره وتنميته .

ومن هنا ، تمثل قضية الحد من العنف ومواجهته عملية تنموية عامة لا تقتصر على نوع بعينه (رجل أم امرأة) بمعزل عن الإطار العام ، فالعنف عبارة عن دائرة لا تقف عند الفرد الذى يمارس العنف أو يمارس تجاهه ، وإنما هو عبارة عن سلوك يعبر عن توجه فكرى وثقافى قائم على أساس السيطرة خاصة سيطرة الرجل ، التى يعززها الفكر الذكورى تجاه المرأة ، كما أن الثقافة والعادات والتقاليد التى تدعم تقسيم الأدوار بين الطرفين على اعتبار أن دور النساء يقتصر على الدور الإنجابى مما يحصرها فى الإطار الخاص (الأسرة) ، بينما يمثل الرجل الطرف المعيل والمسئول ، نتيجة دوره الإنتاجى المرتبط بالقيمة المادية والمرتبط بالتالى بالإطار العام . وقد انعكس هذا التقسيم على القوانين والتشريعات والثقافة السائدة فى العديد من المؤسسات المجتمعية ، والتى تساهم بدورها فى الإبقاء على دونية مكانة المرأة بغض النظر عن العمر أو الحالة الإجتماعية أو العرق أو الدين . وهناك بعض الطرق والإجراءات للحد أو التقليل من ممارسة التمييز أو العنف الجندرى منها :

- **توحيد قاعدة البيانات بما يتعلق بموضوع العنف والتى تساهم فى كشف الواقع الحقيقى لهذه الظاهرة لتعزيز إحداث التغيير المجتمعى والقانونى .**
- **منهجية تحديث البيانات الإحصائية المبنية على النوع الاجتماعى وكيفية نشرها مع التخصيص لمحور العنف ضد النساء .**
- **دمج النوع الاجتماعى فى الخطط الإستراتيجية للمؤسسات الإعلامية .**
- **القيام بحملات توعية وتثقيف بالتعاون مع منظمات المجتمع المدنى ولاسيما المنظمات النسائية ، من خلال مختلف وسائل الإتصالات ، تكون موجهة إلى عامة الناس**

من أجل التصدى للأسباب الهيكلية والأسباب الكامنة للعنف القائم على النوع الاجتماعى .

- **تغيير المناهج التربوية فى المدارس والجامعات بما يعزز قيم احترام الذات والإحترام المتبادل والتعاون بين الجنسين .**
- **دعوة الجهات الرسمية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان للسعى لوضع البرامج والآليات الوقائية والعلاجية لمعالجة ظاهرة العنف الأسرى بشكل عام والعنف ضد المرأة بشكل خاص .**
- **مراجعة شاملة لكل القوانين والأنظمة والتشريعات والتعليمات المتعلقة بحقوق النساء والفتيات ، بهدف إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة وحمايتها .**
- **تطوير برامج توعية للأفراد فى الأحزاب حول حقوق النساء والعنف الموجه ضدهن .**
- **اتخاذ خطوات فعالة لضمان مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة فى مجالات الحياة السياسية والإصلاح السياسى وعلى جميع مستويات صنع القرار ، والإسهام فى منع التمييز والعنف ضد النساء .**
- **منهجية آليات التواصل ما بين المنظمات النسائية والإعلام .**
- **دمج وتفعيل الإعلام كآلية أساسية فى الخطط الإستراتيجية للمؤسسات العاملة فى مجال العنف ضد النساء .**
- **توعية النساء والفتيات بحقوقهن القانونية عن طريق الندوات والمحاضرات والنشرات الإعلامية ، وذلك بالتعاون فيما بين المؤسسات الرسمية والمنظمات النسائية ووسائل الإعلام المختلفة .**
- **توفير الخدمات الصحية والقانونية والإجتماعية للمرأة فى كافة مناطق تواجدها بما يساهم بالنهوض بواقعها والحد من ظاهرة العنف الذى تتعرض له .**

- **ايجاد منظومة حماية شاملة للمرأة المعنفة تتبناها الدولة بشكل واضح ضمن خططها الإستراتيجية وميزانيتها .**
- **ادخال الصحة النفسية للمرأة إلى جانب الصحة الجسدية فى القوانين والأنظمة المعمول بها .**
- **تدريب وتشجيع المنظمات النسائية غير الحكومية على إدخال خدمة (الخط الساخن) لإرشاد النساء وتوجيههن إلى الجهات المعنية بشكواهن ، وإرشادهن إلى أفضل الطرق لحل مشاكلهن ، مع العمل على تدعيم هذه المنظمات بالكوادر الفنية المتخصصة ذات الكفاءة .**
- **تطوير برامج التوعية الدائمة بالنوع الاجتماعى والعنف ضد النساء فى النشاطات المنهجية فى المؤسسات التعليمية .**
- **تضمين قضايا واحتياجات النوع الاجتماعى فى خطط وسياسات الوزارة .**
- **تدقيق ومتابعة البرامج والسياسات من منظور النوع الاجتماعى .**

المعالجة الإعلامية (الصحفية) للعنف ضد المرأة من منظور النوع الاجتماعى :

يشهد العالم فى مطلع القرن الواحد والعشرين ثورة اتصالية هائلة أدت إلى تغييرات وتحولات عميقة فى وسائل الإعلام تنعكس بدورها على حركة المجتمع السياسية والفكرية والاجتماعية والمادية والقيمية . حتى لقد أصبح لوسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية ، الأثر الكبير واليومى فى حياة الأفراد والجماعات . بل إن أثرها قد طغى فى بعض الأحيان على العادات والتقاليد المتوارثة فى المجتمعات ، وأفرزت هذه الوسائل عادات وتقاليد حياتية جديدة مكتسبة لم تكن مألوفة للناس ، لدرجة أن وسائل الإعلام باتت تتمكن من قولبة الناس وشحذ شخصيتهم ، وتوجيههم لإختيار طبيعة أعمالهم .

إن وسائل الإعلام متعددة ومتنوعة ، ولكل وسيلة إعلامية خصائص ومميزات تنفرد بها عن الأخرى . فالصحافة هي الفن الذي يقوم الصحفي من خلاله بالتعبير عما يدور في المجتمع من وقائع وأحداث من خلال أشكال فنية تتبع قواعد وأسس معينة ، وهي كذلك فن تحويل الوقائع والأحداث كما شاهدها وعاينها الصحفي أو استقاها من مصادر مختلفة إلى كلمات مقروءة في قوالب فنية، تتخذ أشكالا متعددة، تحقق في النهاية وظائف الصحافة المختلفة [٨١] . كما تتميز الصحف بأن لديها القدرة على الإحتفاظ بالمعلومة أطول مدة ممكنة ، فضلا عن أنها وسيلة إختيارية حيث يعرض عليها الفرد نفسه فى الوقت الذى يريده ، كما أنها متعددة القوالب والأنماط الصحفية ، من خبر ، تعليق ، تحقيق ، تقرير ..الخ . وكل هذه الوسائل تحدث تأثير على الفرد يؤدى إلى تغيرات فى الجوانب العقلية والسلوكية والإنفعالية والمعرفية

وتكمن أهمية الإعلام بشكل عام ، فى تناوله لقضية المرأة والدفع بها إلى الأمام بما يلعبه من دور فى إبراز دور المرأة والمفاهيم المتعلقة بحقوقها فى التعليم والمشاركة الاجتماعية وشغل المناصب العامة واختيار الزوج ورعاية الأمومة ، وغيرها من خلال الوسائل الإعلامية المتعددة باعتبارها وسائط ثقافية تربوية وترفيهية لها تأثير كبير فى اتجاهات الرأى العام ، وبلورة الوعى العام لدى المجتمع . ورغم ذلك فمازال إلى الآن حال وسائل الإعلام والسياسة الإعلامية تجاه القضايا الخاصة بالمرأة كما هو لم يحدث تغير إلا على مستوى الشكل والطريقة التى يتم بها تقديم الموضوع .

ورغم أن العالم على مستوى تشريعاته المكتوبة قد قطع شوطا كبيرا نحو تعزيز مشاركة المرأة فى الحياة العامة وإلغاء كافة أشكال التمييز ضدها وتحريرها من السجن فى قوالب معينة يغلب عليها الجانب الغريزى ، إلا أن هذه التحولات لم تحدث بنفس الكيفية على مستوى التطبيق فيما يخص الرسائل الإعلامية المقدمة عن المرأة أو التى تستخدم فيها المرأة ، فلازالت المرأة فى المادة الإعلانية تعامل كسلعة تباع وتشترى ولازال التوظيف الإعلامى لها يركز على جسدها وليس عقلها [٨٢] . وهذا ما يؤكد أنه برغم أن الأحكام المنمطة عن المرأة تتكون فى

أتون التنشئة ، وعبر تأثير الفاعلين فيه ، إلا أنها تتأكد عبر مستويات مختلفة من الخطاب الثقافى والإعلامى[٨٣] ، حيث أن العنف الذى يمارسه البشر الآن لم يعد محصورا فى دوائر ضيقة ، لقد جعله الإعلام ذائعا منتشرا ، حتى العنف الذى يطال فردا واحدا قد يأخذ من الإعلام حيزا كبيرا من الضجيج والإثارة ، خاصة أحداث العنف ومحاولات الإغتصاب تشغل الرأى العام . وكما يرى (بورديو) أن القنوات الفضائية لم تعد تقدم برامج التسلية والتثقيف – حتى وإن كانت برامجها تتضمن ذلك – إنما هى كما يؤكد ، قد أصبحت أدوات للضبط والتحكم السياسى والاجتماعى فى المجتمعات الراهنة ، أو هى عبارة عن أدوات "للعنف الرمزى" الذى تمارسه الطبقات الاجتماعية التى تهيمن على وتسير هذه الأدوات[٨٤] .

إن ظاهرة العنف ضد المرأة يقصد بها العنف الذى يمارسه المجتمع كشخص معنوى ويمارسه شخوصه الأفراد – بوعى أو غير وعى كامل – والعنف المعنى لا يقصد به فقط أشكال الإعتداءات الجسدية والمعنوية المباشرة على أيه إمرأة ، بل يقصد به كافة أشكال السلوك الفردى والاجتماعى التى تنال من المرأة وتقلل من قدرها وتكرس تبعيتها وتحرمها من ممارسة أيا من حقوقها المقررة لها شرعا وقانونا ، بل ويقصد به أيضا السلوك غير المباشر ضد المرأة ككائن اجتماعى ، ذلك السلوك المبرر لنفيها وحجبها عن المشاركة ومنعها من ممارسة كينونتها بشكل طبيعى وحقيقى ، بل دائما إلى تقليص دورها الاجتماعى والأسرى .

وكافة تلك السلوكيات ، الفردية والاجتماعية ، قائمة على نظرة المجتمع للمرأة باعتبارها كائن خاضع وتابع للرجل ، وهذه التبعية للرجل مؤسسة على افتراض أنها كائن أضعف وأقل منه ، دون أن يبين أحد معنى ذلك أو سببه ، وإذا كانت الحقيقة التى لا ينكرها أحد أنه هناك اختلافات بين الرجل والمرأة فإن تلك الإختلافات ليست من صنع أى منهما ، ولا تعد ميزة لأى منهما على الآخر وليست فى صالح أى منهما أو ضده ، بل هى محض اختلافات بيولوجية ، لكن هذه الإختلافات البيولوجية ، صنع منها المجتمع سندا للسيطرة والهيمنة من قبل الرجل ومبررا للخضوع والتبعية من قبل المرأة من ناحية أخرى ، وعلى سند من هذه الإختلافات ، صاغ المجتمع أفكاره وأعرافه وقيمه التى أفرزت هذه التفرقة كسلوك طبيعى يتعايش معه المجتمع ويقبله ويرسخه . أى أن ظاهرة الإختلاف وليدة البنية الثقافية والأيديولوجيا والسياق التاريخى

الاجتماعى [٨٥] . أى أننا مازلنا حتى يومنا نجد صورة المرأة فى وسائل الإعلام لا تعبر عما وصلت إليه المرأة فى مسيرة تقدمها ، ولا تعكس التنوع الثقافى والاجتماعى الذى تعيشه المرأة اليوم ، بل نجد صورة مشوهة ، وتميل إلى عرض النماذج السلبية للمرأة دون الإيجابية منها ، كما مارس الإعلام عملية تهميش المرأة بأسلوبين :

أولا : المادة الإعلامية الموجهة للمرأة : وذلك عبر البرامج التليفزيونية والإذاعية والصحف والمجلات النسائية المتخصصة للمرأة ، وهى بعمومها مواد عن الطبخ وديكور المنزل والرشاقة والأزياء والتجميل وخطوط الموضة ، وهذه هى الصورة التى رسمها الإعلام عن المرأة فى أذهاننا ، متجاهلا الإحتياجات الفكرية والنفسية والاجتماعية للمرأة لتسمو بنفسها وترتقى بذاتها حتى تستطيع أن تقوم بدورها فى المجتمع

ثانيا : دور المرأة فى الإعلام : يبدو وبشكل عام أن الإعلام العربى مازال فى طور تحريك الغرائز والمشاعر والعواطف ولم يصل بالفعل إلى مرحلة خدمة قضايا المرأة والمطالبة بحقوقها ومتطلبات عملها . فالمرأة تظهر فى الإعلام فى أدوار معينة (النجمة – الفنانة – المطربة – الممثلة – الراقصة – المذيعة) وقليلا مانراها (الشاعرة – الباحثة – الكاتبة – المفكرة – المسئولة) أى أنها صورة لا تتطابق مع الواقع المعاش

مما يجعلنا نكشف عن توجهات الإعلام العربى الحالية كترسيخ لظواهر العنف ضد المرأة ، فالمتتبع لوسائل الإعلام العربى يجد أن هذه الوسائل بدلا أن تقوم بدورها فى الدفاع عن المرأة ، ومناهضة العنف الذى يمارس ضدها ، تقوم هى ذاتها بممارسة العنف على النساء بشكل أو بآخر .. فالتليفزيون بوصفه وسيلة إعلام جماهيرية (مثلا) ، يمارس العنف ضد المرأة فى الإعلانات والبرامج والأفلام والمسلسلات وحتى فى برامج الأطفال ، سواء على مستوى الشكل أو المضمون . والصحف شأنها شأن باقى وسائل الإعلام مازالت تركز على الأدوار التقليدية للمرأة كزوجة وأم وربة بيت ، بينما لا تنال الأدوار الأخرى للمرأة فى مواقع الإنتاج والمشاركة الإجتماعية والسياسية والثقافية إلا

اهتماما هامشيا (٨٦) . أى أنه مازالت بعض وسائل الإعلام تمرر خطابات تكرس النظرة الدونية للمرأة ، وتمعن فى فصل عالمها عن عالم الرجل ، وتحصرها فى أدوار اجتماعية نمطية لا تراعى المكانة التى بدأت تشغلها النساء فى المجتمع كفاعلات فى التنمية ، فما تزال الصورة المقدمة عن المرأة ، صورة نمطية يتم حصرها فى المرأة التقليدية ، والمرأة المشيأة ، والمرأة الجسد ، والمرأة السطحية ، والمرأة الضحية . أى تظهر المرأة من خلال هذه النماذج كائنا سلبيا مستهلكا وغير منتج ، يحتاج دائما للحماية ، ولا يشارك فى اتخاذ القرارات الهامة .

كما أن المتابع لهذه الوسائل يلحظ أنها تركز على مجموعات معينة من القضايا التى يصفها البعض بالنخبوية ، فى الوقت الذى تغيب عن ساحة المعالجة العديد من القضايا التى مازالت تعانيها المرأة العربية فى العديد من أقطار الوطن العربى ، مثل مشاكل الأمية وتأمين الرعاية الصحية ، وتأمين تكافؤ الفرص فى التعليم والعمل ، وصولا إلى دمجها فى الحياة العامة ، وتمكينها اقتصاديا وسياسيا ، والكثير من القضايا التى غابت عن المعالجة الجدية والفاعلة فى الوقت الذى تطغى قضايا المرأة الشكلية على وسائل الإعلام ، فينصب التركيز على الموضة والأزياء والتجميل ، الأمر الذى يدفع المتابعين للشأن الإعلامى إلى إتهام نسبة كبيرة من وسائل الإعلام بأنها تسير فى ركب وسائل الإعلام الغربية التى سعت إلى تسليع المرأة ، والتكسب ماديا من طرح القضايا الشكلية التى تخصها فى الوقت الذى تحيد عن بساطة البحث والمعالجة للعديد من القضايا الهامة التى تعتبر أولوية لجمهور النساء العربيات (٨٧) ، أى تتجاهل وسائل الإعلام الدور الإيجابى الذى تقوم به المرأة فى تنمية المجتمع ، ويعتبر هذا إحدى سبل ممارسة العنف ضد المرأة وانتزاع حقوقها .

وبإلقاء نظرة على أوضاع المرأة العربية الآن ، نجدها قد تطورت بشكل ملحوظ حيث حصلت على الكثير من الحقوق فى العلم والعمل . وأصبحت عنصرا فعالا بإيجابية فى كافة مجالات التنمية السياسية والإقتصادية والاجتماعية فى الوطن العربى ، فلم يعد

يخلو موقع من مواقع الإنتاج والمسئولية على أى المستويات إلا كان لها فيه مكان وانجازات واضحة ، وكانت نتيجة ذلك أن تغيرت قضايا وهموم المرأة والأسرة العربية تبعا لتغير أوضاعها والظروف الراهنة .. فهل استطاعت صحف ومجلات المرأة والأسرة – التى تطورت هى الأخرى تطورات كبيرة وشهدت قفزات سريعة فى طباعتها وإخراجها بفضل التكنولوجيا الحديثة – هل استطاعت أن تواكب تلك التغيرات والأوضاع الجديدة للمرأة والأسرة ؟

وتبرز فى ظل هذه الحقيقة ، الإشكالية الخاصة بموقف الإعلام من قضية تحرير المرأة أو آلية تناول الإعلام مع قضايا المرأة وكيفية تصويرها من خلال واقعها القائم ، وهل يقوم بدور إيجابى فى دفع قضايا المرأة إلى الأمام ، أم يكتفى برصد واقعها الراهن بسلبياته وإيجابياته ، أم يسعى – متعمدا– إلى تكريس أدوارها التقليدية متجاهلا إنجازات بعض النساء فى مجالات التعليم والعمل والإبداع الفكرى والعلمى . ويضاف إلى ما سبق التحديات الثقافية والاجتماعية الأخرى التى تتعلق بالدور الجندرى التقليدى للمرأة ، والتحديات السياسية والاقتصادية والقانونية التى تمس فى جزء كبير منها الإطار القانونى لتكريس دونية وتهميش دور المرأة ، فلا يمكن أن يكون الحديث عن علاقة الإعلام بموضوع المرأة مجرد حديث عن تقنية التواصل وارتباطها بمسألة إدماج النوع الاجتماعى فى التنمية ، بقدر ما هو مسألة شائكة تتعلق بمنظور فكرى وسياسى تحمله وسائل الإعلام ، وتروجه داخل المجتمع انطلاقا من خلفيات ثقافية وتصور للنظام الاجتماعى .

ولأن مايقدم فى وسائل الإعلام إنما هو مرآة عاكسة لحضارة المجتمع وثقافته ، كان من الضرورى إعادة النظر فيما يقدم من تلك الوسائل ، ومحاولة توظيف المادة الإعلامية التوظيف الأمثل بما يعمل على تغيير الإتجاهات والأفكار السائدة عن المرأة لدى أفراد المجتمع ، وذلك حتى يقدم صورة حقيقية عنها ، ويقدمها فى إطار يعبر عن

واقعها المعايش من ناحية ، ويعمل على النهوض بها حتى تصبح تلك المادة الإعلامية بمثابة المعين الحقيقى لتقدم المرأة ، ومن ثم تقدم المجتمع .

ثامنا : اجراءات الدراسة التحليلية :

تم جمع بيانات الدراسة عن طريق استمارة تحليل المضمون لصحيفتى (الأهرام والوفد) والخاصة بموضوع الدراسة وهو العنف القائم على النوع الاجتماعى داخل الأسرة ، حيث قامت الباحثة بتحديد فئات التحليل ، ووحدة التحليل ، ثم تقديم وصف كمى لمعطيات استمارة تحليل المضمون ، ثم الربط بين مختلف المتغيرات وإيجاد تفسيرات منطقية وعلمية . وفيما يلى نعرض لذلك :

وحدة التحليل : تم اختيار الموضوع كوحدة للقياس ، حيث يتم احتساب الموضوع كوحدة متكاملة ، وتحليل الأفكار الواردة داخل الموضوعات الخاصة بقضية الدراسة وهى العنف الجندرى .

فئات التحليل : تقتضى دراسات تحليل المضمون ، تحديد فئات التحليل المستخدمة بشكل لا يقبل أى تدخل فيما بينها . حيث أن الفئات : هى التصنيفات التى يضعها الباحث استنادا إلى طبيعة الموضوع ، ومشكلة البحث ، كوسيلة يعتمد عليها فى حساب تكرارات المعانى [٨٨] . وبناء على ذلك فقد تم تصنيف الفئات التحليلية إلى :

أولا : فئات المضمون (ماذا قيل ؟) :

١- فئة القضية ومدى انتشارها : أى قضية الدراسة وهى العنف الجندرى داخل الأسرة ، وحجم المعلومات وتكرار النشر ، وأهم أشكال العنف ، وعلى من يقع العنف .

٢- فئة الأشكال والأنماط التحريرية الصحفية المستخدمة : الخبر – التقرير – التحقيق – المقال – الحديث – الكاريكاتير – أخرى تذكر .

٣- فئة الأهداف : الإعلام ونشر الأخبار – شرح وتفسير الأسباب – التوجيه والمعالجة .

٤- فئة المصدر : كاتب – محرر – مراسل – مصور .

٥- فئة الأساليب الإقناعية :

أ- أساليب منطقية : استخدام الأرقام والإحصاءات – تسلسل منطقى – إيجابيات – سلبيات .

ب-أساليب عاطفية : التعميم – التحيز – المبالغة – الإقتباس – التركيز على الجوانب الإنسانية .

ثانيا فئات الشكل (كيف قيل ؟) :

١- فئة الموقع : صفحة أولى – صفحة أخيرة – صفحة داخلية .

٢- فئة العناوين ووسائل الإبراز : عناوين كبيرة – عناوين فرعية – براويز وإطارات صور .

العينة الزمنية :

ما العينة الزمنية للدراسة التحليلية ، فقد اشتملت على أربعة وعشرين عددا من كل صحيفة (الأهرام والوفد) بواقع عددين عن كل شهر من أشهر السنة ، وذلك ابتداء من شهر يناير ٢٠١٥ م وحتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥م . وبناء عليه فقد تم اختيار العينة على مرحلتين ، الأولى عشوائية بسيطة حيث تم اختيار العدد الأول من بين أيام الأسبوعين الأولين من الشهر الأول ، حيث كان ذلك اليوم هو اليوم التاسع من الشهر ، أما المرحلة الثانية ، فاستندت على العشوائية المنتظمة ، حيث تم اختيار العدد الثانى بناء على وضع مسافة زمنية متساوية بين العدد الأول والثانى قدرت بخمسة عشر يوما ، حيث

جاء العدد الثانى فى اليوم الرابع والعشرين من الشهر نفسه . ثم تم ترتيب هذه التواريخ فى الأشهر اللاحقة لكل صحيفة .

وقد تم اجراء اختبار الصدق الظاهرى Face Validity على استمارة البحث من خلال عرضها على عددمن المحكمين والمتخصصين فى الاجتماع والاعلام ، ووصل الإتفاق بين المحكمين إلى نسبة ٩٥% حيث أبدى بعضهم ملاحظات روعيت فى الصياغة النهائية . وتم التأكد من ثبات التحليل بقيام باحثين بتحليل أعداد من الصحف عينة الدراسة ، ما يساوى ٢٠.٨% من اجمالى العينة ، باستخدام معادلة اقترحها هولستى Holsti لتحديد درجة الثبات فى دراسات تحليل المضمون ، وصلت نسبة التوافق إلى ٨٩% ، مما يعنى درجة عالية من التوافق فى التحليل والثبات فى النتائج .

الدراسة التحليلية :

تقوم الدراسة التحليلية على نظرية تحديد الأولويات أو وضع الأجندة ، وتفترض هذه النظرية أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع الموضوعات والقضايا التي تقع في المجتمع ، وإنما يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشدة ، والتحكم في طبيعتها ومحتواها ، هذه الموضوعات تثير اهتمام الناس تدريجيا ، وتجعلهم يدركونها ويفكرون فيها ... وبالتالي تمثل هذه الموضوعات لدى الجماهير أهمية أكبر نسبيا عن الموضوعات التي لا تطرحها وسائل الإعلام [٨٩] .

وتحتل دراسات وضع الأجندة أهمية خاصة في المجتمعات الديمقراطية ، التي تولي عناية خاصة لاهتمامات الرأي العام وتوجيهاته كمدخلات في عمليات صنع القرارات ووضع السياسات على كافة المستويات، فيما تهتم الدول غير الديمقراطية بدراسات وضع الأجندة رغبة في إحكام السيطرة على الرأي العام ، اذ يتم توظيف وسائل الاعلام لتركيز اهتمام الرأي العام حول قضايا بعينها ، وكذلك تشتيت انتباه الرأي العام بشأن قضايا أخرى لا يراد له التفكير فيها . هذه النظرية تبحث في ترتيب الأولويات أو

وضع الأجندة أو ترتيب الاهتمامات وتنطلق من قضية هامة وهي أن الاعلام ووسائله المتنوعة ينمي معارف الجمهور ، يضع لهم القضايا التي يفكرون فيها ويركز على الشخصيات والأحداث التي يهتم بها الجمهور [٩٠] .أولا : تحليل فئات المضمون :

المضمون هو مادة الرسالة التى اختارها المصدر لتعبر عن أهدافه ، حيث أن المضمون الخاص بقضية الدراسة هو المعلومات التى يقدمها المصدر عن هذه القضية والأراء والتصورات التى يطرحها حول أسبابها وأبعادها والمقترحات والحلول المناسبة لها ، وأيضا الطريقة التى يختار أو يرتب بها هذه المعلومات والتى تقرر إلى حد ما تكوين أو بناء المضمون الخاص بالقضية . وهناك مؤشرات يمكن من خلالها الإستدلال على أهمية المضمون وتأثيره على القراء .

١- حجم المعلومات وتكرار النشر ومدى أهميته :

يرتبط مؤشر الإهتمام بالقضية موضوع الدراسة بالحجم الإجمالى للمادة التحريرية الصحفية ، ومدى المضمون الذى تغطيه هذه المعلومات ، وتكرار نشرها على صفحات جريدتى الأهرام والوفد . حيث أن حجم المادة التحريرية وتكرار نشرها يفيد فى :

- دفع الجمهور إلى إدراك موضوع القضية .
- وصول القضية إلى مختلف الجمهور بالتتابع .
- توليد الإحساس لدى الجمهور بقوة المصدر والثقة به .

حيث وصل اهتمام صحيفتى الدراسة (الأهرام والوفد) بظاهرة العنف القائم على الجندرى داخل الأسرة ، خلال عام الدراسة إلى (٣٠ تكرارا) فى صحيفة الأهرام ، وبالمثل فى صحيفة الوفد (٣٠ تكرارا) على مدار أعداد الجريدتين طوال العام بواقع عددين كل شهر . ولعل اهتمام جريدة الأهرام بقضية الدراسة إنما يكمن فى خطورتها كمشكلة عامة وقضية اجتماعية تهدد الأسر المصرية بمخاطر كبيرة . أما تركيز صحيفة

الوفد على قضية الدراسة ، فقد يرجع إلى توضيح عدم قدرة النظام الحكومى على استيعاب المزيد من المشكلات ، وطرح الحلول والبدائل المناسبة لها ، وهذا أمر طبيعى لصحيفة حزبية معارضة ، تميل إلى توضيح السلبيات فى المجتمع وقصور الأجهزة المسئولة فى الدولة عن أداء أدوارها . وتمشيا مع أهم وظائف نظرية "وضع الأجندة " فان عرض وسائل الإعلام لقضية معينة يزيد من وعي الجماهير بتلك القضية، وبالتالي يمكن تمييز القضية الهامة من بين القضايا التي تعرضها وسائل الإعلام. حيث تقوم هذه النظرية بترتيب أولويات الجمهور ، وذلك بالتركيز على قضايا معينة دون أخرى .

وبالكشف عن اتجاهات التناول الصحفى لمثل هذه الموضوعات والقضايا بشكل عام ، ، والتى يصفها البعض بالمسكوت عنه ، نجد اتجاهين ..الإتجاه الأول : هو تقليص المعلومات عن العنف خاصة ضد النساء لإثبات أن المجتمع آمن ، وأن حوادث العنف الموجه ضد المرأة (كالإغتصاب وغيرها) إنما هى مجرد حوادث فردية تقع فيها المسئولية على الضحية (الأنثى) نتيجة سوء الأخلاق أو أفكارها الخاطئة عن الحرية . والإتجاه الثانى : هو إظهار حالات العنف بكل أشكالها بإعتبارها جريمة وانتهاك لحق من حقوق الإنسان ، ومن ثم يجب مواجهتها والتعامل معها ، حيث أن المتسببين فى العنف ليسوا وحدهم فقط المسئولين عن اقتراف الفعل .

٢- أشكال وصور العنف الأسرى الجندرى كما تعكسها الصحف :

جدول رقم (١)

أشكال العنف الجندرى فى الصحف المصرية اليومية

الصحيفة / الشكل	الأهرام		الوفد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الاجتماعى	٧	٢٣.٣ %٣	٩	%٣٠	١٦	٢٦.٦ %٧

الجنسى	١	٣.٣٣ %	٤	١٣.٣ %٣	٥	٨.٣٣ %
الجسدى	١٥	%٥٠	١١	٣٦.٦ %٧	٢٦	٤٣.٣ %٣
اللفظى	-	-	-	-	-	-
مختلط	٥	١٦.٦ %٧	٥	١٦.٦ %٧	١٠	١٦.٦ %٧
غير محدد	٢	٦.٦٧ %	١	٣.٣٣ %	٣	%٥
المجموع	٣٠	١٠٠ %	٣٠	١٠٠ %	٦٠	١٠٠ %

تشير بيانات الجدول (١) إلى أن موضوعات العنف الجسدى جاءت فى المرتبة الأولى من حيث التكرار ، حيث بلغت نسبتها فى جريدة الأهرام (٥٠%) وفى جريدة الوفد (٣٦.٦٧%) أما موضوعات العنف الاجتماعى ، فقد جاءت فى المرتبة الثانية بما نسبته (٢٣.٣٣%) فى الأهرام وما نسبته (٣٠%) فى الوفد ، أما العنف المختلط فقد جاء فى المرتبة الثالثة ونسبته (١٦.٦٧%) فى كل من الأهرام والوفد . أما فئة العنف اللفظى فقد جاءت فى المرتبة الأخيرة .

وبملاحظة يومية لضعف العلاقات والتفاعلات الاجتماعية العامة فى مجتمعنا ، يمكن القول أن العنف اللفظى هو الأكثر شيوعا ، إلا أن من يتعرضون لهذا النوع من العنف لا يفضلون إفشاءه أو التبليغ عنه حفاظا على تماسك الأسرة ووحدتها ، وتماشيا مع العادات والقيم والتقاليد السائدة فى المجتمع ، هذا بالأضافة إلى أن تأثير هذا النوع من العنف يقتصر على الناحية النفسية للمعنف ، والذى بدوره يتحمل هذه الآثار ، ويفضل ألا يبلغ عن هذا النوع من العنف حتى لأقرب المقربين فى العائلة ، ومن هنا فإن العنف اللفظى كثيرا ما يتلون بدرجة الوعى الحضارى والثقافة الشعبية السائدة ، ولذا فالتركيز غالبا ما يكون على العنف الجسدى ولهذا جاء فى المرتبة الأولى .

كما لاحظت الباحثة فى تحليلها للصحف أن الرجال فى الطبقات الفقيرة يميلون إلى استخدام العنف بالضرب فى الأماكن الظاهرة مثل الوجه واليدين ، فى حين يميل الرجال فى الطبقات الوسطى والعليا إلى ضرب الأماكن غير الظاهرة من المرأة .

ان المجتمع المصرى شأنه شأن باقى المجتمعات يشهد صورا جديدة من العنف ، حيث أصبحت الأسرة مسرحا للتفاعلات العنيفة والتى تحدث أذى نفسيا واجتماعيا وبدنيا لأطراف عديدة داخل الأسرة ، خاصة المرأة ، التى يتخذ العنف الموجه لها أشكالا عديدة ، أهمها التمييز بين الجنسين والتفاوت بينهما فى الفرص المتاحة على جميع المستويات التعليمية والصحية والاجتماعية والسياسية وغيرها ، مما يشكل تحديا تنمويا فى حد ذاته .

وقد ظهرت أشكال مستحدثة فى ظل التكنولوجيا الجديدة التى تمخض عنها أنماط مختلفة من العنف كمطاردة النساء بواسطة الانترنت أو المحمول ، ومن ثم ينتج عن ذلك عدم وجود قائمة بأشكال العنف ضد المرأة يمكن اعتبارها جامعة مانعة .

٣- أسباب وعوامل العنف الجندرى كما تعكسها الصحف :

جدول (٢)

أسباب وعوامل العنف الجندرى فى الصحف اليومية

الصحيفة / عوامل العنف	الأهرام		الوفد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
عوامل اجتماعية	١٠	٣٣.٣٣ %	٩	٣٠%	١٩	٣١.٦ ٧%
عوامل ثقافية	١٠	٣٣.٣٣ %	١٠	٣٣.٣ ٣%	٢٠	٣٣.٣ ٢%

عوامل اقتصادية	٩	%٣٠	١٠	٣٣.٣ %٣	١٩	٣١.٦ %٧
عوامل سياسية	١	٣.٣٤ %	-	-	١	١.٦٧ %
عوامل نفسية	-	-	١	٣.٣٤ %	١	١.٦٧ %
المجموع	٣٠	١٠٠ %	٣٠	١٠٠ %	٦٠	١٠٠ %

يوضح الجدول (٢) أن العوامل الاجتماعية والثقافية تشغل المحل الأول وراء ظاهرة العنف الجندرى داخل الأسرة ، تليها مباشرة العوامل الاقتصادية ، حيث جاءت العوامل الاجتماعية والثقافية بنسبة (٦٦.٦٦%) فى جريدة الأهرام و(٦٣.٣٣%) فى جريدة الوفد ، فى حين جاءت العوامل الاقتصادية بما نسبته (٣٠%) فى الأهرام ونسبته (٣٣.٣٣%) فى الوفد .

مما يؤكد أن التنشئة الاجتماعية تلعب دورا فى تشكيل شخصية كل من الرجل والمرأة ، ويعود التكوين الذهنى والوجدانى لكل منهما إلى تراث ثقافى واجتماعى وتعليمى يسهم فى تكوين صورة عن المرأة تحصرها فى إطار تقليدى من الوظائف والأدوار والمكانة الاجتماعية .

كما يحوى البناء الاجتماعى العديد من الضغوط الناتجة عن أحداث الحياة اليومية والدافعة إلى العنف ، فيتحول العنف من نتيجة إلى سبب فيولد مزيدا من العنف الذى يخلق دائرة مفرغة بحيث يؤدى تكاثر السلوكيات العنيفة وتراكمها إلى أن يتحول العنف إلى أسلوب حياة . وقد تدفع ضغوط البنية الاجتماعية إلى تسامح الأفراد فى بعض الأفعال التى تخرج عن حدود النمط المثالى من أجل التكيف مع الواقع ، فتسامح الزوجة مع الزوج فى حالة استخدامه العنف ضدها لكى لا يحدث الإنفصال ، مما يجعل الزوج يتمادى فى هذا السلوك إلى أن يصبح بعد ذلك حق مكتسب ولا يحق لها الإعتراض ، إلا أن الضغوط فى حد ذاتها ليست العامل الكافى لتفسير العنف ولكن عندما تتضافر عوامل أخرى مع وجود الضغوط المجتمعية والحياتية فإنه من المنتظر أن يحدث السلوك العنيف .

كما أن محدودية الفرص للمرأة فى مجالات الحياة المختلفة من تعليم وعمل ومساواة وتمكين وحرية القرار أضعف المرأة وزاد من العنف الموجه ضدها . ويعتبر الموروث الشعبى هو أحد الروافد العامة فى تحديد بنية الثقافة السائدة والتى يحمل الكثير من المضامين التى تكرس قيما ومعايير تدعو إلى قهر المرأة وتحجيم شأنها فى الأسرة .

وقد كشف التحليل أن العوامل الاقتصادية من العوامل الهامة الدافعة للعنف الجندرى بشكل عام والموجه ضد المرأة بشكل خاص ، حيث أن الفقر والبطالة وقلة الدخل والإحباطات والأزمات الاقتصادية وقلة فرص السكن والإزدحام كلها مسببات للعنف مع اتساع الفوارق وانتشار الفساد مما أدى إلى ردود أفعال عنيفة ظهرت بوضوح فى أنظمة المجتمع وبخاصة النظام الأسرى . الذى غالبا ما ينظر للمرأة باعتبارها خاضعة على الدوام لوصاية أفراد الأسرة الذكور ، وباعتبارها جزءا من تنظيم مؤسسة الأسرة لا باعتبارها فردا يتمتع بحقوقه المستقلة والمساوية لحقوق الرجل . والملاحظ أن المجتمع المصرى يقف موقفا حياديا تجاه معظم أشكال العنف الذى يمارسه الرجال ضد المرأة بحجة أن ذلك أمر شخصى أو عائلى أو لأنه يعتبر جزءا من تربية الإناث أو حق من حقوق الرجل . فوجود الرجل داخل الأسرة يعنى امتلاكه حق تعنيف الزوجة والأبناء ولو كان ذلك لسبب بسيط لأن ممارسته تعتبر تثبيت لرجولته التى هى فى الحقيقة الأمر تكريس لممارسة ثقافية ذكورية متجذرة فى بنية وثقافة المجتمع .

٤-المعنفون داخل الأسرة كما تعكسها الصحف :

جدول (٣)

على من يقع العنف داخل الأسرة

الصحيفة / المعنفون	الأهرام		الوفد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الزوجة (أو الأم)	١٢	٤٠%	١٠	٣٣.٣ ٤%	٢٢	٣٦.٦ ٧%
الزوج (	٥	١٦.٦	٥	١٦.٦	١	١٦.٦

أو الأب)		٧%		٧%	٠	٧%
الشباب	٦	٢٠%	٩	٣٠%	١٥	٢٥%
الأطفال	٤	١٣.٣%	٤	١٣.٣%	٨	١٣.٣%
كبار السن	٢	٦.٦٧%	١	٣.٣٣%	٣	٥%
مختلط	١	٣.٣٣%	١	٣.٣٣%	٢	٣.٣٣%
المجموع	٣٠	١٠٠%	٣٠	١٠٠%	٦٠	١٠٠%

تشير بيانات الجدول (٣) إلى أن الزوجة هى من يقع عليها العنف فى المرتبة الأولى وبما نسبته (٤٠%) فى الأهرام ، وما نسبته (٣٣.٣٤%) فى الوفد ، وجاءت فئة الشباب فى المرتبة الثانية بما نسبته (٢٠%) فى الأهرام ، وبما نسبته (٣٠%) فى الوفد ، أما المرتبة الثالثة فقد احتلها الزوج بما نسبته (١٦.٦٧%) فى الأهرام و الوفد ، وجاءت فئة الأطفال فى المرتبة الرابعة ، وفئة كبار السن فى المرتبة الخامسة ، وأخيرا جاءت فئة مختلط فى المرتبة الأخيرة .

يكشف لنا هذا الجدول أنه غالبا ما تتعرض الزوجات للعنف أكثر من الأزواج ، وذلك لضعف قدرتهن على الدفاع عن أنفسهن ، علاوة على بعض القيود الإجتماعية التى تدفع الزوجات إلى العيش ضمن دوامة العنف ، دون إبداء أى رد فعل تجاهه أو محاولة مقاومته . ففى الواقع ، نجد أن علاقات القوة داخل النسق الأسرى ليست سوى انعكاسا لبناء القوة فى المجتمع بشكل عام ، ذلك البناء الذى يدعم ويعزز علاقات الهيمنة والقهر الاجتماعى والاستغلال الإقتصادى فى المجتمع وفى الأسرة ، من خلال نسق القيم والثقافة والقانون والمؤسسة الإعلامية . وتعتبر المرأة (بنتا كانت أم زوجة أم أختا) أكثر الأفراد داخل الأسرة تعرضا للعنف لكونها تحتل مكانة ضعيفة فى بناء القوى

داخل الأسرة . ان التنشئة الاجتماعية للمرأة فى ثقافتنا التقليدية السائدة تخضعها لمنظومات قيمية تستند فى جوهرها إلى أفكار تعكس ذكورية السلطة . لذا فان تلك التنشئة تعمل على انتاجها أو اعادة انتاجها إلى الحد الذى تدافع المرأة فيها عن معنفها ، وتتنازل فيها عن حقوقها ، فضلا عن أن نسبة عالية من النساء لا تعى حقوقهن مما يجعلها قابلة للعنف الذى يمارس ضدها دون احتجاج . ونظرا لتفاقم الظاهرة وتزايد وتيرتها فى الفترة الأخيرة ، فقد صار ما تعانيه المرأة فى المجال العام موضوعا شائعا على منابر عديدة سواء فى الاعلام أو مواقع التواصل الاجتماعى ، أو أماكن العمل ، مما جعل هذه القضية تحظى بأهمية محورية لدى المنظمات والمجموعات النسوية .

أى أنه بعد معاناة الحركة النسوية لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وتعديل بعض بنود قوانين الأحوال الشخصية أو إضافة بعض الشروط التى تضمن بعض حقوق المرأة ومنع التمييز ضدها ، إلا أن الواقع يكشف عن تأثير الموروث الثقافى والتنشئة الإجتماعية والفقر والأمية والتفسير الخاطىء لبعض النصوص الدينية كمبرر لسيطرة الرجل والنظرة الدونية للمرأة . أما فئة الأطفال فهم غالبا أضعف الحلقات داخل الأسرة وأكثرها اعتمادا على الغير ، مما يجعلهم عرضة لممارسات عنيفة سواء من الوالدين أو الأقارب أو حتى من الغرباء ، لهذا فهم أكثر الفئات حاجة إلى الرعاية والإهتمام .

٥- نمط التغطية الصحفية والمصدر :

جدول رقم (٤)

نمط التغطية الصحفية لموضوع العنف الجندرى

الصحيفة / نمط التغطية	الأهرام		الوفد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الخبر	٢٢	٣٣.٣ %٣	٢٣	٧٦.٦ %٧	٤٥	%٧٥

التقرير	١	٣.٣٣ %	١	٣.٣٣ %	٢	٣.٣٣ %
التحقيق	-	-	-	-	-	-
المقابلة	٤	١٣.٣ %٤	٣	%١٠	٧	١١.٦ %٧
المقال	-	-	-	-	-	-
التحليل	-	-	-	-	-	-
الكاريكاتير	١	٣.٣٣ %	١	٣.٣٣ %	٢	٣.٣٣ %
بريد القراء	٢	٦.٦٧ %	٢	٦.٦٧ %	٤	٦.٦٧ %
المجموع	٣٠	١٠٠ %	٣٠	١٠٠ %	٦٠	١٠٠ %

تشير بيانات الجدول (٤) إلى أن نمط الخبر الصحفى جاء فى المرتبة الأولى من أنماط التغطية الصحفية وبما نسبته (٧٣.٣٣%) فى جريدة الأهرام ونسبة (٧٦.٦٧%) فى جريدة الوفد ، أما المرتبة الثانية فقد احتلتها فئة المقابلات الصحفية بنسبة (١٣.٣٤%) فى الأهرام ، ونسبة (١٠%) فى الوفد ، والمرتبة الثالثة شغلها بريد القراء بنسبة (٦.٦٧%) فى الأهرام والوفد .

ولعل ارتفاع نسبة استخدام الخبر الصحفى من بين أنماط التغطية الصحفية الأخرى يرجع إلى أن الخبر هو عصب الصحافة الحديثة ، باعتباره أول ما ينشر فيها ، وهو الأصل فى معظم الأشكال التحريرية الأخرى ، كما أنه بدون الخبر لا يتولد الرأى الذى تتضمنه الإفتتاحية والمقالات والتحقيقات ، حيث يمثل الخبر المادة الأساسية التى تقوم عليها الصحافة وتزود الجمهور بالمعارف والخبرات . فعن طريق الخبر يمكن تهيئة الجمهور لإتخاذ القرارات إزاء ما يجرى حولهم من وقائع وأحداث وقضايا .

ورغم أهمية التقرير كنمط للتغطية الصحفية إلا أن نسبة إستخدامه فى صحف الدراسة لعرض قضية البحث كانت نسبته ضعيفة رغم دوره الهام فى تقديم المزيد من التفاصيل للقضايا الهامة فضلا عن تلبيته للإحتياجات الإعلامية المعاصرة . كما أن قلة تناول ظاهرة العنف الجندرى فى شكل ونمط التحقيقات الصحفية أو حتى التعليق عليها إنما يشير إلى أن وجود هذه القضية ضمن "أجندة" أولويات القضايا الإعلامية ينقصها الاهتمام بتحليلها ومناقشتها .

جدول (٥)

مصدر التغطية لموضوع العنف الجندرى

الصحيفة / المصدر	الأهرام		الوفد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
كاتب	١	٣.٣٣ %	٢	٦.٦٧ %		
محرر صحفى	٢١	٧٠%	١٨	٦٠%		
مراسل	٥	١٦.٦ ٧%	٥	١٦.٦ ٧%		
مصور أو رسام	١	٣.٣٣ %	١	٣.٣٣ %		
غير مبين	٢	٦.٦٧ %	٤	١٣.٣ ٣%		
المجموع	٣٠	١٠٠ %	٣٠	١٠٠ %		

وعن مصدر التغطية الصحفية لموضوع العنف الجندرى داخل الأسرة ، تشير بيانات الجدول إلى أن أعلى نسبة جاءت من نصيب المحرر الصحفى وكانت نسبتها (٧٠%) فى جريدة الأهرام ، ونسبتها (٦٠%) فى جريدة الوفد ، واحتلت فئة المراسل المرتبة

الثانية بنسبة (١٦.٦٧%) فى الأهرام والوفد . ولعل ذلك جاء نتيجة ما يقدمانه للجمهور من تغطية صحفية سريعة ، ونشر للأخبار وإحاطة بالأحداث والقضايا المحيطة بهم ، ويشترط فى العرض الصحفى للقضايا بالصدق والموضوعية ، والدقة والبعد عن التهويل والمبالغة فى المعالجة . خاصة وأن الصحف لم تعد أداة لنقل المعلومات والمعارف فقط ، بل أصبحت أداة توجيه الأفراد والجماعات ، وتكوين مواقفهم الفكرية والاجتماعية .

٦- الهدف من التغطية الصحفية :

جدول رقم (٦)

أهداف التغطية الصحفية

الصحيفة / الهدف	الأهرام		الوفد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الاعلام ونشر الأخبار	١٩	٣٦.٣%	١٧	٥٦.٦%	٣٦	٦٠%
شرح وتفسير الأسباب	٦	٢٠%	٧	٣٢.٣%	١٣	٢١.٦%
التوجيه والمعالجة	٥	١٦.٦%	٦	٢٠%	١١	١٨.٣%
المجموع	٣٠	١٠٠%	٣٠	١٠٠%	٦٠	١٠٠%

يوضح الجدول (٦) أن أهم أهداف التغطية الصحفية لقضية الدراسة الخاصة بالعنف الجندرى داخل الأسرة ، كان الإعلام ونشر الأخبار حيث جاء فى المرتبة الأولى بنسبة (٦٣.٣٣%) فى جريدة الأهرام وما نسبته (٥٦.٦٧%) فى جريدة الوفد ، يليه فى

الترتيب هدف الشرح والتفسير حيث جاء بنسب متقاربة (٢٠%) و(٢٣.٣٣%) فى جريدتى الأهرام والوفد ، أما هدف التوجيه والمعالجة فجاء فى المرتبة الثالثة بنسبة (١٦.٦٧%) فى جريدة الأهرام ونسبة (٢٠%) فى جريدة الوفد .وهذا يعنى أن المعالجة التحليلية والتفسيرية لا تقع فى المحل والإهتمام الأول لصحف الدراسة بقدر الإهتمام بالمعالجة الإخبارية ، رغم أن موضوعات العنف خاصة داخل الأسرة بحاجة إلى المزيد من الإيضاح والتحليل للوقوف على أسبابها وكيفية علاجها والتقليل من آثارها على المجتمع . خاصة وأن الصحف تعد من المصادر الرئيسية التى يستقى منها الفرد معارفه ، كما تسهم فى صنع الواقع لقدرتها على صنع " الأجندة " بإعطائها أهمية لقضايا وأحداث معينة على قضايا وأحداث أخرى .

٧- الأساليب الإقناعية المستخدمة فى الصحف :

جدول رقم (٧)

الأساليب الإقناعية فى صحف الدراسة

الصحيفة / اساليب الاقناع	الأهرام		الوفد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أساليب منطقية	١٩	٣٦.٣%	١٤	٤٦.٧%	٣٣	٥٥%
أساليب عاطفية	١١	٣٦.٣%	١٦	٥٣.٣%	٢٧	٤٥%
المجموع	٣٠	١٠٠%	٣٠	١٠٠%	٦٠	١٠٠%

ويقصد بالأساليب الإقناعية ، تلك الأساليب التى يستخدمها الصحفى فى عرض وتناول القضية وابرازها لإقناع القارىء بأهميتها وخطورتها . وتنقسم إلى : أساليب منطقية

وأخرى عاطفية . احتلت الأساليب المنطقية نسبة (٦٣.٣٣%) فى جريدة الأهرام بينما بلغت نسبة (٤٦.٦٧%) فى جريدة الوفد من حيث استخدامها ، ربما يرجع ذلك إلى دقة الصحيفة وموضوعيتها فى استخدامها الأسلوب المناسب فى مثل هذه القضايا الجادة لإقناع الرأى العام بخطورة القضية ، فضلا عن أن هدف الإعلام الأساسى بصفة عامة والصحافة بصفة خاصة هو تزويد الجماهير بالحقائق الثابتة والمعلومات السليمة تجاه المشكلة أو القضية لتكوين رأى عام صائب نحوها . بينما بلغت نسبة استخدام الأساليب العاطفية فى جريدة الأهرام (٣٦.٦٧%) وفى جريدة الوفد(٥٣.٣٣%)، ولعل ذلك يعد مدخلا أحيانا لإثارة القارىء واقناعه . إن الرسالة الإتصالية الفعالة يجب أن تضم الأفكار المنطقية والأفكار الإنفعالية فى وقت واحد ، بمعنى أنه إلى جانب التعبير عن الأفكار المنطقية يجب الإشارة إلى العواطف والإتجاهات والميول ، حيث يجب أن يؤخذ فى الإعتبار أهمية المضمون الدلالى للرسالة إلى جانب المضمون العقلانى ، فضلا عن أن الإتصال الوجدانى له درجة دوام أكبر من الإتصال القائم على عرض الحقائق المنطقية فقط التى يحتمل أن تنسى بسرعة إذا لم يتبين المتلقى أنها ذات فائدة بالنسبة له .

ثانيا : تحليل فئات الشكل :

١- فئة الموقع من الصحيفة :

جدول رقم (٨)

الموقع من صحف الدراسة

الصحيفة / الموقع	الأهرام		الوفد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الصفحة الأولى	-	-	-	-	-	-
الصفحة الداخلية	٢٨	٩٣.٣٣	٢٩	٩٦.٦٧%	٥٧	٩٥%

الصفحة الأخيرة	٢	٦.٦٧	١	٣.٣٣ %	٣	٥ %
المجموع	٣٠	١٠٠ %	٣٠	١٠٠ %	١٠	١٠ %٠

تشير بيانات الجدول (٨) إلى أن غالبية التغطية الصحفية لموضوعات العنف الجندرى داخل اللأسرة فى الصحف المصرية اليومية محل الدراسة جاءت على الصفحات الداخلية بما نسبته (٩٣.٣٣%) فى جريدة الأهرام ، وما نسبته (٩٦.٦٧%) فى جريدة الوفد . أما باقى التغطية فقد جاءت على الصفحة الأخيرة بما نسبته (٦.٦٧%) فى الأهرام ، وما نسبته (٣.٣٣%) فى الوفد . أما الصفحة الأولى فلم تحظ بأى موضوع من موضوعات العنف القائم على النوع الاجتماعى داخل الأسرة .

أى أن غالبية الموضوعات المطروحة حول قضية الدراسة تحتل الصفحات الداخلية خاصة صفحة الحوادث ، مما يشير إلى اعتبار هذه الموضوعات حالات فردية غير شائعة ، ولا تنال من الأهمية ما يجعلها تنشر فى الصفحات الأولى .

٢- العناوين ووسائل الإبراز :

جدول (٩)

العناوين ووسائل الإبراز داخل صحف الدراسة

الصحيفة / وسائل الابراز	الأهرام		الوفد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
عناوين كبيرة بنط غامق	٢	٦.٦٧ %	٢	٦.٦٧ %	٤	٦.٦٦ %
عناوين فرعية	٤	١٣.٣ %٣	٦	%٢٠	١٠	١٦.٦ %٧
براويز واطارات	٤	١٣.٣ %٣	٦	%٢٠	١٠	١٦.٦ %٧

عناوين وصور	٥	١٦.٦ %٧	٦	%٢٠	١١	١٨.٣ %٣
عناوين واطارات وبراويز	١٥	%٥٠	١٠	٣٣.٣ %٣	٢٥	٤١.٦ %٧
المجموع	٣٠	١٠٠ %	٣٠	١٠٠ %	٦٠	١٠٠ %

أما عن وسائط توصيل المادة الصحفية للجمهور كانت من خلال وسائل إبراز متنوعة للمضمون الخاص بالعنف القائم على النوع الاجتماعى ، حيث نجد فى المقام الأول أن أكثر نسبة هى عناوين وإطارات وبراويز بلغت نسبتها (٥٠%) لدى جريدة الأهرام ، وما نسبته (٣٣.٣٣%) فى جريدة الوفد .

حيث تساهم تلك الوسائط الإتصالية من خلال ابراز المضمون المقصود فى ابراز معالم الإخراج الصحفى ، وتحدد الموضوع وتفصله عن الموضوعات الأخرى فى الصفة ، ومن ثم يستوى القراءة من جانب الجمهور ، ويريح عين القارىء ، بالأضافة إلى أن هذه العناصر الإبرازية تضيف حيوية وجمال للصحيفة . أما أقل نسبة كانت للعناوين الكبيرة بنط غامق حيث وصلت نسبتها (٦.٦٧%) فى جريدتى الأهرام والوفد .

تاسعا : نتائج الدراسة النظرية والتحليلة :

- يشير مفهوم النوع الاجتماعى إلى العلاقات والأدوار والسلوك المناسب الذى يحدده المجتمع لكل من الرجل والمرأة مسبقا فى ضوء موروثات اجتماعية ، ومنظومة ثقافية ، تضم مجموعة من العادات والتقاليد والقيم السائدة فى مجتمع ما ، وفى فترة زمنية معينة . فالنوع معطى ثقافى ، يلقن بالتنشئة الاجتماعية فضلا عن قابليته للتغيير ، فهو ذات صفة ديناميكية .
- يختلف مصطلح النوع **Gender** عن مصطلح الجنس **Sex** ولا يعد بديلا عنه ، حيث يمكن استخدام الجنس فى التعدادات الإحصائية ، أما النوع فيستخدم فى

تحديد الأدوار والمسئوليات الخاصة بكل من الرجل والمرأة فى كل مكان ، وفى أى سياق اجتماعى . فالجنس محدد طبيعيا ، أما النوع الاجتماعى يؤسس اجتماعيا .

- غالبا ما يستخدم مصطلح " العنف الجندرى" لذات المعنى الذى يحمله مصطلح "العنف القائم ضد النساء " ، ويقوم المصطلح بإبراز البعد المتعلق بالنوع الاجتماعى لتلك الأنماط من التصرفات ، أو بمعنى آخر الوضع التبعى للإناث فى المجتمع ، وزيادة مستوى تعرضهن للعنف .

- العنف الجندرى هو العنف الناتج عن عدم التوازن فى علاقات السلطة والقوة بين الرجل والمرأة ، وغالبا ما يكون هذا العنف موجها مباشرة ضد المرأة أو يمس المرأة بدرجات متفاوتة ، ويتضمن فيما يتضمنه الممارسات النفسية والجسمية والجنسية (التهديد ، التعذيب ، الإغتصاب ، الحرمان من الحرية داخل الأسرة وخارجها) وقد يتضمن أيضا الممارسات التى تقودها الدولة أو الجماعات السياسية .

- تختلف أدوار النوع الاجتماعى عن أدوار الجنس البيولوجى ، فالأول من الممكن أن تكون متبادلة بين الجنسين ، فى حين أن الثانية ، تتسم بالثبات . حيث أن أدوار النوع الإجتماعى هى تلك التى يحددها المجتمع والثقافة لكل من النساء والرجال على أساس قيم وضوابط وتصورات المجتمع لطبيعة كل من الرجل والمرأة ، وقدراتهما واستعدادهما ، وما يليق بكل منهما حسب توقعات المجتمع .

- تؤدى المرأة فى المجتمعات الذكورية ، وبالأخص المجتمعات النامية ، عدة أدوار حيوية لإستمرار المجتمع : أولا ، فى سوق العمل والإنتاج ، ثانيا ، فى الأسرة حيث تكون هى المسئولة عن إعادة الإنتاج بالمعنى الطبيعى أى الإنجاب ، وبالمعنى الإجتماعى أى إعادة إنتاج القيم المجتمعية التى تحفظ النظام الذكورى ، والتى يستمر من خلالها ، وأخيرا ، فى إدارة المجتمع ، أى فى ابتكار اساليب للتعايش مع الظروف القائمة .

- **يمثل العنف ضد المرأة آلية من الآليات الاجتماعية الهامة ، التى ترغم المرأة على أن تشغل مرتبة أدنى بالمقارنة مع الرجل ، حيث يحدث العنف ضد النساء والفتيات داخل الأسرة ويتم التغاضى عنه ، ومن ثم لا تزال المعلومات حول حالات العنف ضد النساء محدودة ولا يتم التبليغ عنها ، نظرا لما يعتبره البعض أن العنف داخل الأسرة مشرعا بالثقافة والواقع المعيشى والدين ، كما أنه مرتبط ارتباطا عضويا بالصور النمطية التى تكمن وراء هذا العنف ، وكذلك بالعوامل الأخرى التى يمكن أن تزيد من مدى تعرض النساء والفتيات لهذا العنف .**

- **إن التحول من مدخل تنمية المرأة إلى مدخل تنمية النوع الاجتماعى ، يعنى تنمية الرجل والمرأة معا ، أى أنه يوحد الجنسين ليشكلا قوة واحدة ، تجمع البعدين الذكرى والأنثوى لتحقيق التنمية الحقيقية المطلوبة ، كما أن التنمية لا يمكن أن تتم بدون تغيير الرؤى والمفاهيم لأدوار النساء والرجال معا فى المجتمع ، حيث أن العمل الجماعى داخل المجتمع ، وتوحيد قواه ضرورى للتغلب على عدم المساواة ، وتطوير رؤى خاصة وابتكار استراتيجيات للتغيير والبناء .**

- **تعد دراسات النوع هى ثمرة مهمة من ثمار صعود الحركة النسوية ، وانهيار التقسيمات الاجتماعية والاقتصادية التقليدية على أساس الجنس ... الخ ، فالنسوية هى حركة لإنهاء التمييز على أساس الجنس ، كما أنها تأييد لحقوق النساء على أساس التساوى بين الرجل والمرأة .**

- **تؤكد النظرية النسوية أن المجتمع وليست الطبيعة هو ما يعطى الرجال النزعة للسيادة ، ويمنع النساء من الوصول إلى وظائف عليا أو سلطات أكبر . أى أن الفكر النسوى ينظر إلى "الإختلاف" ليس باعتباره بيولوجيا ، وإنما باعتباره ذات صلة بعلاقات القوى بين الجنسين ، فالإختلاف لا يجب أن يكون مبررا للقهر ، بل يتم استغلال الإختلافات البيولوجية لفرض أدوار اجتماعية متباينة على الجنسين ، ومن ثم كانت مقولة سيمون دى بوفوار الشهيرة "الإنسان لا يولد امرأة بل تصبح امرأة" .**

- **ان معظم أشكال العنف الجندرى داخل الأسرة تغذى ثقافيا ويعاد انتاجها على صعيد الحياة اليومية ضمن نطاق الأسرة ، فالتنشئة الاجتماعية للمرأة فى ثقافتنا التقليدية السائدة تخضع لمنظومات قيمية تستند فى جوهرها إلى أفكار تعكس ذكورية السلطة .**

- **يترسخ العنف الجندرى فى مستويات مختلفة من بيئتنا الاجتماعية ، ويطول الأفراد جميعا رجالا ونساء ، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة (النساء أكثر تعرضا من الرجال) فى أطر عديدة ويتواجد العنف الجندرى أفقيا فى المواضع التالية :**

- **بين أفراد الأسرة : فيستخدمون أنواعا متعددة من العنف (نفسى ، جسدى ، جنسى ، اقتصادى) فى حلقات تواصلهم المختلفة ، ويتخذ أشكالا من العنف الأسرى /العائلى / العنف ضد المرأة / العنف ضد الأطفال / العنف الزواجى .**

- **بين أفراد المجتمع : كالتمييز بين الجنسين / تثبيت الأنماط النوعية / العنف فى أماكن العمل / العنف السياسى ضمن قوانين الإنتخاب / حق المناصب العليا / الحروب والصراعات .**

- **أسباب العنف الجندرى متجذرة فى الواقع الاجتماعى المحيط بالمرأة وليست خارجه ، كما ترتبط بجملة العلاقات الاجتماعية السائدة بين الرجل والمرأة ، حيث تعد العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية من أهم الأطر الثقافية التى تقدم سندا وتبريرا للعنف ضد المرأة ، فضلا عن الثقافة الذكورية التى تعلى من شأن الرجل وتضع المرأة فى الدرجة الثانية من السلم الإنسانى .**

- **انطلاقا من أن العنف القائم على النوع الاجتماعى متعدد الإسباب والأبعاد والأشكال (النفسية ، والصحية والاجتماعية والثقافية) ، ومتداخل مع حقوق وواجبات كافة أفراد المجتمع ، وعلاقتهم ببعضهم بشكل خاص وبالمجتمع بشكل عام ، فلابد من تكاتف جميع الجهود والعمل على مستويات ثقافية وإجتماعية وإقتصادية وتشريعية بشكل متكامل للتغلب على تلك الظاهرة .**

- **يؤدى الإعلام ، بوسائله وأشكاله وقوالبه وأساليبه المتعددة عبر العصور ، أدوارا محورية وهامة فى الكثير من القضايا والشئون الاجتماعية ، والاقتصادية والثقافية والسياسية ، حيث أنه ينهل من الواقع إفرازاته ومعطياته ، ويعيد صياغة هذا الواقع ، ومعطياته بطريقة تسهم فى بلورة المواقف والإتجاهات ووضع الحلول للقضايا المأخوذة من الواقع .**

- **أغلب ما يقدم عن المرأة وقضاياها من خلال وسائل الإعلام المختلفة ، قد يغلب عليه توجيهات خاصة تتسم بالتركيز على صورة لها لا تتوافق مع الواقع المعايش ، حيث تتناول وسائل الإعلام القضايا الهامشية دون القضايا المحورية ، كما أنها تقدم بعض أدوارها التقليدية التى قصرت عليها لفترات طويلة مع حجب أدوارها المستحدثة التى تظهر كفاءتها الفعلية ، وقدرتها على الجمع بين أدوار متعددة . وهذا إلى جانب الصورة السلبية التى كثيرا ما تقدم بها مما يقلل من شأنها ومكانتها .**

- **تسعى الدراسة التحليلية إلى الكشف عن الدور الذى تلعبه وسائل الإعلام ، وخاصة الصحف فى تشكيل الوعى الاجتماعى ، من خلال ما تقدمه لنا من تغطية صحفية لظاهرة العنف الجندرى داخل الأسرة ، وكذلك الوقوف على مدى فاعلية الصحف ، كوسيلة إعلامية جادة ، فى مواجهة هذه الظاهرة ، والقضاء على الممارسات العنيفة ، ومحاولة الحد منها بكافة أشكالها الجسمية والنفسية والمعنوية .**

- **تعتمد الدراسة على نظرية "ترتيب الأولويات" الإعلامية فى الجزء التحليلى ، حيث تقوم هذه النظرية على أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع الموضوعات التى تقع فى المجتمع ، وإنما يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التى يتم التركيز عليها بشدة ، والنحكم فى طبيعتها ومحتواها ، هذه الموضوعات تجعلهم يدركونها ويفكرون فيها ويقلقون بشأنها ، وبالتالى تمثل هذه الموضوعات لدى الجماهير أهمية أكبر من غيرها من الموضوعات الأخرى .**

- **أوضحت الدراسة التحليلية لمضمون صحيفتى الأهرام والوفد خلال فترة الدراسة ، أن العنف الجسدى هو أكثر الأنواع شيوعا داخل الأسرة ، بينما العنف اللفظى هو الأقل انتشارا ، ولعل ذلك راجع إلى أنه لا يترك أثارا مادية واضحة ، بقدر أثاره النفسية .**

- **تصدرت العوامل الثقافية والاجتماعية قمة الترتيب فى أسباب العنف القائم على النوع الاجتماعى داخل الأسرة ، فى صحف الدراسة فترة التحليل ، تليها العوامل الاقتصادية ، ولعل ذلك ليس بالأمر الغريب حيث أن تلك العوامل الثقافية هى المحور والمحرك الأساسى للعنف كأسلوب حياة من خلال مايتلقاه الفرد من مؤسسات التنشئة الاجتماعية والثقافية .**

- **تعد المرأة داخل الأسرة هى العنصر الرئيسى الذى يقع عليه العنف ، وما هذا إلا انعكاسا لبناء القوة والسيطرة والتحكم القائم فى المجتمع ذاته بشكل عام ، وداخل الأسرة بشكل خاص ، وما يدعمه من نسق قيمى ثقافى متجذر فى أعماق البناء الاجتماعى .**

- **يحتل "الخبر" المرتبة الأولى من أشكال وأنماط التغطية الصحفية فى كل من صحيفتى الدراسة ، ولعل ذلك جاء نتيجة تلبية الصحافة لرغبة القراء فى حب الإستطلاع والمعرفة ، مما يساعد ذلك على بلورة رأى عام ناضج وواع يتفهم المشكلات ، ويشارك فى معالجتها والتصدى لها ، فالخبر هو طابع العصر ، نظرا لما يتميز به من تغطية سريعة ودقيقة وموضوعية ، بطريقة تؤدى إلى تحقيق الهدف الإتصالى بإيجابية .**

- **جاءت فئة "المحرر الصحفى" كمصدر للتغطية ، فى المرتبة الأولى فى كل من صحيفتى الدراسة ، أعقبها "المراسل الصحفى" نظرا لما يقدمانه من تغطية صحفية تساعد الجمهور على بناء أحكامهم وتصوراتهم حول العالم المحيط بهم ، وما يطرأ عليه من ظواهر ، كظاهرة العنف الجندرى داخل الأسرة .**

- **تركزت أهداف التغطية الصحفية فى صحف الدراسة فترة التحليل على هدف الإعلام والإخبار ، مما يعكس الدور المحدود فى معالجة ومناهضة قضية العنف الجندرى داخل الأسرة ، وعدم التطرق بقوة وعمق للأسباب والعوامل ، وتسليط الأضواء على المعتقدات المتجذرة داخل المجتمع والثقافة السائدة .**

- **لم تهتم صحف الدراسة بإبراز أى من موضوعات العنف الجندرى داخل الأسرة على الصفحة الأولى . أما الصفحات الداخلية فقد استأثرت بالنصيب الأكبر من هذه الموضوعات وخاصة صفحة الحوادث . احتلت العناوين والإطارات والبراويز ، كوسائط اتصالية تحمل موضوع العنف الجندرى كفئة أولى فى صحف الدراسة ، حيث يتم من خلال هذه الوسائط إبراز القضية والكشف عنها ، وتحديدها عما عداها من قضايا .**

المراجع والهوامش

(*) كثيرا مايستخدم "العنف الجندرى" و"العنف ضد المرأة" بالتبادل ، حيث يشير مصطلح "العنف الجندرى" إلى العنف الموجه ضد شخص بسبب جنسه أو جنسها ، وتوقعات دوره أو دورها فى المجتمع أو الثقافة . ولكنه كثيرا ما يستخدم لوصف العنف ضد النساء لأن النساء أكثر تعرضا من الرجال للتمييز أو الإيذاء . وللعنف ضد المرأة عدة أشكال منها ، العنف الأسرى وجرائم الشرف والتحرش الجنسى فى الأماكن العامة والمدارس وأماكن العمل ، والإتجار بالنساء والفتيات ، وختان الإناث ، وزواج القاصرات ...الخ

- (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٨ / ١٠٤ ''إعلان القضاء على العنف ضد المرأة'') ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣.

- (مركز المعرفة الافتراضية للقضاء على العنف ضد السيدات والفتيات بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ''تعريف العنف ضد السيدات والفتيات'') ، ٨ يوليو / تموز ٢٠١٠ www. endvawnow.org

(*) النوع الإجتماعى (الجندر) Gender كلمة انجليزية تنحدر من أصل لاتينى فى الإطار اللغوى Genus تعنى الجنس من حيث الذكورة والانوثة ، وتعد العالمة (آن أوكلى Ann Oakley) هى من أدخلت المصطلح لعلم الاجتماع ، حيث يشير الجنس إلى التقسيم البيولوجى بين الذكور والاناث ، ويشير النوع إلى التقسيمات الموازية وغير المتكافئة اجتماعيا ، بين الذكورة والانوثة .

١) هيفاء أبو غزالة : إطار العمل العربى لحماية المرأة من العنف ، منظمة المرأة العربية ، ٢٠١٣ ، ص ٢٠ .

(*) كثيرا ما يستخدم مصطلحى "العنف الأسرى" و "العنف الزوجى" بالتبادل ، ويشيران إلى الأزواج كمرتكبين فى أغلب الأحيان . ويمكن أن يشمل العنف الأسرى ، وهو مصطلح أعم ، إيذاء أفراد آخرين فى الأسرة مثل الأبناء . وبالرغم من أنه من الممكن أن يكون هناك عنف موجه من السيدات ضد أزواجهن ، إلا أن عبء العنف الزوجى يقع على السيدات فى معظمه

www.endvawnow.org

٢) كيفية ادماج النوع الاجتماعى فى سياسات وأنشطة المنظمات غير الحكومية ، NGO ، مركز خدمات المنظمات غير الحكومية .

٣) مصطفى حجازى : واقع المرأة العربية وقضية التنمية ، الوحدة ، مج١، ع٩، ١٩٨٥ .

٤) هدى بدران : المرأة العربية والتنمية ، اليقظة العربية ، مج٢، ع٩، ١٩٨٥ .

٥) ملك زعلوك : المرأة والتنمية ، اليقظة العربية ، مج٢، ع٢، ١٩٨٦ .

٦) كمال مغيث وإلهام عبد الحميد فرج : تهميش المرأة ومأزق الايديولوجيا التنموية ، الفكر العربى ، مج١٣، ع٦٨، ١٩٩٢ .

٧) آمال قرامى : الاختلاف فى الثقافة العربية الاسلامية ، دراسة جندرية ، دار المدى الاسلامى ،٢٠٠٧

٨) هايدى حسام الدين حسن : النوع الاجتماعى وإدارة الأزمات الاجتماعية الأسرية ، دراسة ميدانية بمدينة المنيا ، دكتوراه ، جامعة المنيا ، كلية الآداب ، ٢٠١٢ .

٩) *Ibrahim , Deyana : Domestic violence : Challenges for Egyptian women , University of New Jeresy – New Brunswick , 2015*

١٠) الدورة التوعوية للاعلاميين العرب فى قضايا المرأة ، منظمة المرأة العربية ،المنامة – البحرين ، ٢١-٢٣ نوفمبر ٢٠٠٥ ، ص ٥

١١) جون سكوت وجوردون مارشال : موسوعة علم الاجتماع ، المجلد الاول ، ترجمة : احمد زايد وآخرون ، المركز القومى للترجمة ، ٢٠١١، ص ٣٨٤

١٢) *Integration Gender Throughout a Projects Life Cycle 2.0 , A guidance Document For International Development Organization And Practitioners , L and O'Lakes International Development , January , 2015 , p 10*

١٣) مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الإجتماعى ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة ، المكتب الإقليمى للدول العربية ، ط٤ ، ٢٠٠١ ، ص٤ .

١٤) نجلاء محمد العادلى : دراسة توثيقية ، تضمين النوع الاجتماعى فى الخطة القومية للتنمية الإقتصادية والاجتماعية (التجربة المصرية) ، منظمة المرأة العربية ، ديسمبر ٢٠١٢، ص ص ٣٥-٣٦

١٥) *Browne, Jude : The Future Of Gender , Cambridge , UK , New York : Cambridge University Press, 2007 , p 15*

١٦) هيفاء أبو غزالة : إطار العمل العربى لحماية المرأة من العنف ، مرجع سابق ، ص ٢٣

١٧) العنف الموجه ضد المرأة ، دليل تدريبى لتقديم الرعاية للمعنفات فى المرافق الصحية وهيئات تنفيذ

القانون ، اعداد فريق من الخبراء الوطنيين ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، ط٢، ٢٠١٣، ص١٩

١٨) *Alcaraz , Cinthya : Violence against Women : Apolicy analysis of the Violence against Women Act (VAWA) , California state University , 2006*

١٩) ميرال صبرى طه العشرى : المعالجة الصحفية لقضايا العنف ضد الفتاة ، تحليل مضمون لعينة من الصحف المصرية ، ماجيستير ، جامعة عين شمس ، كلية البنات ، ٢٠٠٨.

٢٠) سارة العتبى : المعالجة الصحفية لقضايا العنف الأسرى فى الصحافة الإلكترونية ، دراسة تحليلية على صحيفة إيلاف ، ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠٠٩.

٢١) *York , Melinda Roberts : Violence against Women : The dynamics associated with traditional gender attitudes and social capital , Washington state University , 2009*

٢٢) جيهان محمود ثروت بدوى : العلاقة بين التحولات الاجتماعية والثقافية وقضايا النوع للمرأة المصرية ، دراسة حالة لتطور قوانين الاحوال الشخصية فى مصر ، دكتوراه ، جامعة المنصورة ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، ٢٠١٠ .

٢٣) هايدى حسام الدين حسن : النوع الاجتماعى وإدارة الأزمات الاجتماعية الأسرية ، مرجع سابق

٢٤) *Hillock, Susan : Conceptualizations and Experiences of Oppression : Gender Differences , Affilia , Journa of women and social work , 27(1) , SAGE publications , 2012*

٢٥) *Mason , Corinne : Manufacturing Urgency : Development Perspectives on Violence Against Women , Univeristy off Ottawa (Canada) , 2013*

٢٦) إيمان عبد الفتاح ابراهيم العراقى : معالجة الأفلام السينمائية المصرية لظاهرة العنف الجسدى ضد المرأة وانعكاساتها على اتجاهات معاملة أولياء الأمور للفتيات ، دكتوراه ، جامعة المنصورة ، كلية الآداب ، ٢٠١٥ .

(٢٧ *Ibrahim , Deyana : Domestic violence : op.cit*

٢٨) عائشة التايب : النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة ، منظمة المرأة العربية ، ٢٠١١، ص ص ٨٥ -٨٧

٢٩) *Pew Research Center: Gender equality universally embraced, but inequalities acknowledged .Global Attitudes Project. 22-Nation Pew Global Attitudes,Survey,2010,p23*

٣٠) عائشة التايب ، مرجع سابق ، ص ٨٨

(٣١ *Wily, Sylvia: Gender Mainstreaming: Productive tension and practice. In Social Politics. Oxford University Press, Fall 2005 , p 76*

(32 Ibid , p 78

٣٣) الجندر: سوسيولوجيا النوع الإجتماعى ، ٩/٣/ ٢٠١٢ *Sociologiemekness.blogspot.com.eg/2012/11/gender .html ?m=1:// http*

٣٤) بيار بورديو : الهيمنة الذكورية ، ترجمة : سلمان قعفرانى ، بيروت ، المنظمة العربية للترجمة ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٨

٣٥) إيمى . إس . وارتون : علم اجتماع النوع ، ترجمة : هانى خميس ، المركز القومى للترجمة بالقاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٢٢

٣٦) بيار بورديو : الهيمنة الذكورية ، مرجع سابق ، ص ١٢٩

٣٧) غيردا ليرنر : نشأة النظام الأبوى ، ترجمة : أسامة إسبر ، بيروت ، المنظمة العربية للترجمة ، ٢٠١٣ ، ص ٨

٣٨) إيمى . إس . وارتون : مرجع سابق ، ص ٣٧٥

٣٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقرير التنمية الإنسانية العربية ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٠

٤٠) أوما ناريان وساندرا هاردنغ : نقض مركزية المركز ، ترجمة : يمنى طريف الخولى ، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، الجزء الأول ، ديسمبر ، ٢٠١٢ ، ص٨

٤١) نادية عيساوى: تيارات الحركة النسائية ومذاهبها ، الحوار المتمدن ، العدد ٨٥ ،**٢٠٠٢/٩/٣**

=1065 http: // www. Alhewar.org/debate/show .art .asp? Aid

٤٢) سارة جامبل : النسوية ومابعد النسوية ، ترجمة : أحمد الشامى ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٢ ، ص٣٣٧

٤٣) إلين فلايشمان : النهضة الأخرى ، ظهور الحركات النسائية فى الشرق الأوسط الحديث ، المشروع القومى للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣٤

٤٤) ابتسام الكتبى وآخرون : النوع الاجتماعى وأبعاد تمكين المرأة فى الوطن العربى ، منظمة المرأة العربية ، ٢٠١٠، ص ٣٥

٤٥) فيليب جونز : النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية ، ترجمة / محمد ياسر الخواجه ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠ ، ص ١٤٣

٤٦) *Harnois ,C.E : Race , Gender and The Blake Women's Standpoint , Sociological Forum , 2010 , p 85*

(47 Walby , Sylvia : The Future of Feminism , Cambridge : Polity Press , 2011 , p 126

48) سامية قدرى : التيار النسوى والعمل الأكاديمى فى مصر ، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث بكلية البنات جامعة عين شمس ، تحت عنوان : العولمة وقضايا المرأة والعمل ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، بكلية الآداب – جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣

٤٩) فيليب جونز ، مرجع سابق ، ص ١٤٢

٥٠) *Harnois , C.E : Sociological Research on Feminism and The Women's Movement : Ideology , Identity and Practice , compass , 6 /10 / 2012 , p 89 sociology*

(51 Morgan, Sue: The Feminist History Reader. London: and New York: Rout ledge, 2006

٥٢) فيرجينيا آدمز : الذكر والأنثى ، الإختلافات بينهما ، فى : النوع : الذكر والأنثى بين التمييز والإختلاف ، مقالات مختارة ، فى : سلسلة العلوم الإجتماعية ، ترجمة محمد قدرى عمارة ، تقديم هالة كمال ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٦ ، ص ص ٣٥ – ٣٦

(٥٣Gerda Lerner : The Creation Of Feminist Consciousness : From The Middle Ages to Eighteen – Seventy , Oxford University Press , 1993 , p. 14

٥٤) آمال قرامى : الإختلاف فى الثقافة العربية الإسلامية ، مرجع سابق ، صـ ١٤-١٥

(٥٥ Davis , S. N and T.N .Greenstein: Gender Ideology: Components, Predictors, and Consequences, Annul Review of Sociology, 2009, p. 39

(٥٦Zimmerman , Don & West , Candace : "Doing Gender" In Doing Gender , Doing Difference : Inequality , Power and Institutional Change , edited by Sarah Fester marker & Candace West , New York : Rout ledge , 2002 , p

(57 Milestone , Katie & Annika , Meyer : Gender And Popular Culture , Cambridge : Polity Press , 2012 ,p53

(*) المؤسسة : هى مجموعة من القواعد الرسمية وغير الرسمية الحاكمة لسلوك الأفراد والمنظمات فى مجتمع معين ، وتعززها آليات العقاب والمكافأة .

٥٨) إيمى . إس . وارتون : مرجع سابق ، ص ٢٣

٥٩) المرجع السابق ، ص ٢٤

٦٠) نجلاء محمد العادلى : مرجع سابق ، ص ص ٣٣-٣٤

(٦١Gender Equality And Sustainable Development , World Survey On The Role Of Women In Development , United Nations , 2014 , p 45

٦٢) التنمية والنوع الاجتماعى ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة (اليونيفيم) المكتب الإقليمى للدول العربية ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٥٦-٥٧

٦٣) ابتسام الكتبى وآخرون : مرجع سابق ، ص ٤٠

٦٤) نجلاء محمد العادلى : مرجع سابق ، ص

(٦٥ *Violence against Women and Girls, In, Gender & Development, Volume24, ssue2,July,2016,at:http://www.genderanddevelopment.org/page/current-issue#sthash.LZBnaLKU.dpuf*

(٦٦ *Jackson, Cecile & Pearson, Ruth : Feminist Visions Of Development , Gender , Analysis And Policy , London , New York , Rout ledge , 2000 , p 63*

٦٧) أوما ناريان وساندرا هاردنغ : مرجع سابق ، ص ٢٣٢

٦٨) المرجع السابق ، ص ٤٣

٦٩) منير كرداشة : تعنيف المرأة فى ضوء نظرية المصادر المتاحة ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة اليرموك ، المجلد (٢٧) ، العدد (١ج) ، ٢٠١١ ، ص ص ٧٦٨-٧٦٩

٧٠) هيفاء أبو غزالة : إطار العمل العربى لحماية المرأة من العنف ، مرجع سابق ، ص ١٧

(**٧١** *Krug, E.G. , L. Delbert, J. A. Mercy, A. B. Zwi & R. Lozano, eds. World Report on Violence and Health Geneva, World Health Organization, 2002... At:http://www.who. Int/violence_injury_prevention/violence/worl_report .*

(72 UNFPA , State of the Worlds Women 2008

٧٣) بيير بورديو : العنف الرمزى ، بحث فى أصول علم الاجتماع التربوى ، ترجمة نظير جاهل ، المركز الثقافى العربى ، ١٩٩٤ ، ص ٣٨

٧٤) أحمد زايد : الأسرة العربية فى عالم متغير ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب – جامعة القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ص ٢٦٤ – ٢٦٥

٧٥) هيفاء أبو غزالة : البرنامج التدريبى حول مناهضة العنف ضد المرأة ، منظمة المرأة العربية ،٢٠١٣ ، ص ٩٦

٧٦) بيار بورديو : الهيمنة الذكورية ، مرجع سابق ، ص ٨

٧٧) عبد الباسط عبد المعطى : العولمة – العمل – المرأة ، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث بكلية البنات جامعة عين شمس ، تحت عنوان : العولمة وقضايا المرأة والعمل ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية الآداب جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٢٢-٢٤ .

٧٨) جون سكوت وجوردون مارشال : موسوعة علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

٧٩) العنف الموجه ضد المرأة ، دليل تدريبى لتقديم الرعاية للمعنفات فى المرافق الصحية وهيئات تنفيذ القانون ، مرجع سابق ، ص ص ٣٥ -٣٦ .

٨٠) ملتقى " دور الإعلام فى مناهضة العنف ضد المرأة " ، القاهرة ، مقر جامعة الدول العربية ، فى ٢٠١٥/٢/٩

٨١) فاروق أبو زيد : فن الخبر الصحفى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٠، ص ٨١

٨٢) أيمن عقيل : الإعلام والعنف ضد المرأة ، ما بين المواجهة والتكريس ، ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان .

٨٣) أحمد زايد ، الأسرة فى عالم متغير ، مرجع سابق ، ٢٦٦

٨٤) بيير بورديو : التليفزيون وأليات التلاعب بالعقول ، ترجمة درويش الحلوجى ، من المقدمة التى كتبها المترجم ، بعنوان : هكذا تكلم بورديو ، دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية ، ٢٠٠٤ ، ص ٢١

٨٥) آمال قرامى : مرجع سابق ص ١٠

٨٦) الإستراتيجية الإعلامية للمرأة العربية ٢٠٠٩- ٢٠١٥ ، نوفمبر / تشرين ثان ٢٠٠٨ .

٨٧) المرجع السابق .

٨٨) السيد أحمد عمر : البحث الإعلامى ، عمان ، دار حنين للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ ، ص . ٢٣٨

٨٩) محمود اسماعيل : مبادىء علم الإتصال ونظريات التأثير ، القاهرة ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٧٢

٩٠) حسن عماد مكاوى ، ليلى السيد : الإتصال ونظرياته ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٨٨